

٧٥٧٤

al-Bājūrī, Ibrāhīm ibn Muḥammad

Ḥaṣḥiyat Ibrāhīm al-Bājūrī

هذه حاشية العلامة الشيخ إبراهيم
البيجوري على رسالة الاستاذ الشيخ
محمد الفضالي في لاله الا الله
نفعنا الله بهما
آمين

(RECAP)

2269

3153

567

2

بسم الله الرحمن الرحيم

بسم الله الرحمن
الرحيم

الحمد لله الذي جعل التوحيد سبيلاً للتجاة من النار والصلاة والسلام على سيدنا محمد
سيد الأبرار وعلى آله وأصحابه السادة الأخيار صلاة وسلاماً دائمين متلازمين إلى
يوم العرض على الملك القهار ﴿وبعد﴾ فيقول الفقير إبراهيم الباجوري المتصف
بالذل والتقصير غفر له العليم الخبير قد خطر ببالي أن أكتب بعض كلمات
لطيفة على رسالة شيخنا الشيخ محمد الفضالي في الكلمة الشريفة فإني وإن كنت
لست أهلاً للكتابة أليف لكن قصدت التشبه بأهله مستعيناً بالخبير اللطيف متوسلاً
في ذلك بسيد الأنام صلوات الله وسلامه عليه مادامت الليالي والأيام وقد أذن لي
الشيخ كثير من المرات فشرعت في ذلك رجاءً لصالح الدعوات ومتى قلت الشيخ
فهو المراد لأنه ثمرة الفؤاد ومتى قلت شيخ شيخنا فالمراد به المحقق الأمير * أحسن
إليه العليم القدير وقد حق أن نشرع في المقصود * بحق الملك المعبود فنقول ﴿قوله
بسم الله الرحمن الرحيم﴾ أن جعلت الباء أصلية وهو الارجح لأن الأصل عدم الزيادة
احتساجاً إلى متعلق تتعلق به وذلك المتعلق أمان أن يكون اسماً وأما أن يكون فعلاً
وعلى كل أمان خاص وأما عام وعلى كل أمان مقدم وأما مؤخر فاقسامه ثمانية أولاًها
أن يكون فعلاً خاصاً مؤخرًا فالمعنى بسم الله الرحمن الرحيم أولف ومعناها الاستعانة
أو المصاحبة على وجه التبرك والاسم مشتق من السمو وهو العلو لأنه يعلم مسماه وهذا
هو الارجح وقيل من السمة وهي العلامة لأنه علامة على مسماه * (فائدة) * قال أكثر
الاشاعرة الاسم عين المسمى واستدلوا بقوله تعالى ما تعبدون من دونه الأسماء
سميت وهالان العبادة للذات لا للأسماء وقيل الاسم غير المسمى لقوله تعالى فله

هـ هذا الشارة الى الجمع بين
القولين اه مؤلف

الاسماء الحسنى لانه لا بد من المغايرة بين الشيء وما هو له ٢ والتحقيق انه اذا اراد
اللفظ فهو غير المسمى قطعا واذا اريد به المدلول فهو عين المسمى قطعا والله علم على
الذات الاقدس على ما سياتى ان شاء الله تعالى وعند المحققين انه الاسم الاعظم
والرحمن المبالغ في الرحمة والرحيم ذو الرحمة فارحم ابلغ منه زيادة بناءه الدالة غالباً
على زيادة المعنى ولا يستدل على الابلغة بقول السلف يارحم الدنيا والآخرة ورحيم
الآخرة لمعارضته بحديث يارحم الدنيا والآخرة ورحيمهما واعلم ان جملة البسطة يصح
ان تكون خبرية باعتبار المتعلق أى اولف مثلاً ويصح ان تكون انشائية باعتبار
معنى الباء وهو الاستعانة أو المصاحبة والكلام على البسطة كثير وقد افرد
برسائل كثيرة وفي هذا القدر كفاية (قوله الحمد لله) الحمد لله الوصف بالجميل سواء
تعلق بالفضائل أى الصفات القاصرة أم بالفاضل أى الصفات المتعدية وعرف افعال
ينبى عن تعظيم المنعم بسبب انه منعم على الحامد أو غيره والشكر لغة هو الحمد عرفاً لكن
يبدل الحامد بالشكر واصطلاحاً صرف العبد جميع ما انعم الله به عليه من سمع
وبصر الى ما خلق لاجله واللام ليست لام العلة بل هى للعاقبة والمشهور فى جملة الحمد
انها خبرية لفظاً انشائية معنى وهو أولى من جعلها خبرية لفظاً ومعنى وان صح ذلك
أيضاً كما وضحناه فى حاشية رسالة العقائد واستشكل القول بالانشاء بان العبد
لا يمكنه ان ينشئ اختصاصه تعالى بالحامد أو استحقاق الحمد أو الاختصاص بالانشاء
* اجيب بان المراد انشاء الشئ بثبوت استحقاق الحمد أو الاختصاص بالانشاء
الثبوت والكلام على الحمدلة كثير وفى هذا القدر كفاية وبالله التوفيق (قوله الذى
جعل الخ) فى قوة الجاعل لان الموصول وصلته فى قوة المشتق وقد تقرر ان تعليق
الحكم بالمشتق يؤذن بعلية مامنه الاشتقاق وهو المصدر فكأنه قال الحمد لله لجعله
فيكون حمداً فى مقابلة نعمة فيثاب عليه ثواب الواجب بخلاف ما لو لم يكن فى مقابلة نعمة
فأنه يثاب عليه ثواب المندوب فان قيل كيف يتصور ان لا يكون فى مقابلة نعمة حتى
يثاب عليه ثواب المندوب مع انه لا بد فى المخدم وجود أركانه ومنها المحمود عليه اجيب
بان المحمود عليه اما ان يكون نعمة فيثاب على الحمد ثواب الواجب واما ان يكون الذات
العلية أوصفاً غير الفعلية فيثاب على الحمد ثواب المندوب فان قيل لم اثبت على
الاول ثواب الواجب وعلى الثانى ثواب المندوب مع انه يترأى العكس اجيب بان
الاول وقع شكر النعمة وشكر المنعم واجب كما هو معلوم فان قيل الحكم ليس متعلقاً
بالمشتق الذى هو معنى قوله الذى جعل بل هو متعلق باللفظ الشريف اجيب بان
الصفة مع الموصوف كالشئ الواحد (قوله جعل) يأتى بمعنى أوجب كقولك جعلت
العامل درهمين وبمعنى أوجد كقوله تعالى وجعل الظلمات والنور وبمعنى اعتقوبه معنى
صروهى هذين الاخيرين تتعدى لمفعولين وهى هنا بمعنى صير أى صير كلمة التوحيد
الخ (قوله كلمة التوحيد الخ) لا يخفى ما فى كلامه من براعة الاستهلال وهى فى اللغة
التفوق من برع الرجل فاق اقرانه وفى الاصطلاح ٢ أن يشيرا المتكلم فى طالع كلامه

الحمد لله الذى جعل كلمة
التوحيد

٢ قوله ان بشر الخ بيان
لاحسن البراعات والا
فالبراعات فى الاصطلاح
التأنق فى الابتداء أى
التحسين الخ أى الاتيان
بالشىء الحسن فى الابتداء
اه شيخنا انبأى حفظه
الله

الى مقصوده ويوجه تسميتها ببراحة الاستهلال ان المتكلم يفهم غرضه من كلامه عند رفع الصوت به ورفع الصوت لغة الاستهلال يقال استهل المولد هارخا اذا رفع صوته عند الولادة اما راحة المطلب فهي تقديم الثناء على المقصود وبراحة القطع هي ما تشع بالانتهاء كقولهم في الآخرة ونسأل الله حسن الختام وتسمية الكلمة المشرفة كلمة النوحيد لا فادتها اجماعا وهوانبات الالهية لله وفيها عن غيره وتسمى أيضا كلمة الجلالة أي الكلمة الدالة على الجلالة والعظمة لان الذات لما كانت متصفة في الواقع بالجلالة والعظمة صارت الكلمة دالة عليها (قوله علامة) التعبير بالعلامة يفيدان الايمان بتحقيق من غير هاتوا غماهي دليل عليه فليس النطق بها مشروطا بالصحة ولا بشرط امنه بل هو شرط لاجراء الاحكام الدينية في صدق بقلبه ولم ينطق بالشهادتين فهو مؤمن عند الله فيدخل الجنة وان كان لا تجرى عليه الاحكام الدينية من غسل وصلاة عليه ودفن في مقابر المسلمين ولا ترثه ورثته المسلمون هذا هو المعقد وقيل هو شرط للصحة وقيل هو شرط منه أي جزء من حقيقة الايمان فالإيمان على هذا المجموع التصديق القلبي والنطق بالشهادتين كما يؤخذ ذلك من كلام بعض المحققين (قوله على الايمان) هو لغة مطلق التصديق وشرعا التصديق بما جاء به النبي صلى الله عليه وسلم والتصديق هو الاذعان أي حديث النفس أي قولها وضبط وصدق سواء كان تابعا لجزم ناشئ عن دليل أو يسمى معرفة أو لجزم ناشئ عن تقليد هذا هو التحقيق في تفسير التصديق وبعضهم عرفه بأنه المعرفة لكن يرد عليه ان الكافر عارف مع انه ليس بمؤمن ويرد عليه أيضا ان التقليد ليس بعار فمع انه مؤمن على الراجح بخلافه على التفسير الأول فيهما وأما الاسلام فهو لغة مطلق الانقياد وشرعا الانقياد لما علم بحجي الرسول به ضرورة والتحقيق اتهم امتقار ان مفهومهما ما صدقا اما الأول فلما علمت من ان الايمان هو التصديق والاسلام هو الانقياد واما الثاني فلأن ما صدقات الايمان تهديقات وما صدقات الاسلام انقيادات لكنهما متلازمان محلا أي ان كل شخص كان محلا للايمان كان محلا للاسلام وبالعكس هذا ان نظر للاسلام والايمان المنجيين وان قطع النظر عن ذلك ~~مكان~~ بينهما العموم والخصوص الوجهي يجمعان في شخص اذن بقلبه وانقاد بظاهره فهو محمل للايمان وللإسلام وينفرد الايمان فيمن صدق بقلبه ولم ينقد بظاهره فهو محمل للايمان فقط وينفرد الاسلام فيمن انقاد بظاهره ولم يصدق بقلبه فهو محمل للاسلام فقط فقلت من هذا ما في قول بعضهم ان الايمان والاسلام متغيران مفهومهما متحدان ما صدقا ولعله تسامح فاطلق المصدق على المحلى (قوله والصلاة الخ) هي اسم مصدر لصلى والمصدر التصديعية ولم يعبر به لايهامة العذاب وهذه الجملة خبرية بلفظ انشائية معني أي اللهم صل أي ارحم رحمة مقررقة بالتعظيم والمشهور ان الصلاة من قبيل المشترك للنظري لان الجمهور قالوا في تفسيرها الصلاة من الله الرحمة ومن الملائكة الاستغفار ومن غيرهم ولو من الجن تضرع ودعا واستصوب ابن هشام في المفتي انها من قبيل

الشريك المعنوي وفسرها بالعطف بفتح العين فان أضيفته الى الله كن معناه الرحمة
 وان أضيفته الى الملائكة كن معناه الاستغفار وان أضيفته الى غيرهم كن معناه
 الدعاء واستبعد ما قاله الجمهور من وجوه ورد بعضها الدمايني وهل المراد بالاستغفار
 الملائكة صيغته فقط أولا الظاهر انه لا يختص بها الماني رواية البخاري وذكروا
 العارف ابن أبي جرة هكذا ان الملائكة تصلي على أحدكم مادام في مصلاه الذي صلى
 فيه ما لم يحدث تقول اللهم اغفر له اللهم ارحمه فقوله تقول تفسير لتصلي فأتراد
 بالاستغفار منهم كل لفظ فيه دعاء كالحمة والعفو والرضا بقى ان أبا إسحق الشاطبي
 صرح في شرح الالفية بأن الصلاة على النبي صلى الله عليه وسلم من العمل الذي
 لا يدخله رياء أى لا يقطع رياء بل هو مقبول قال السنوسي وهو مشكل اذ لو قطع
 بقبولها لقطع للصلي بحسن الخاتمة وأجاب بأن المعنى اذا مات مؤمنا ووجد حسنتها
 مقبولة لا ريب بخلاف باقي الحسنات ويحتمل انها مقبولة قطعاً ولو مات على الكفر
 ويخفف عنه من عذاب غير الكفر وقال بعضهم ان للصلاة جهتين بالنسبة له صلى الله
 عليه وسلم لا يقطعها الزياء وبالنسبة للصلي يقطعها هكذا نقل شيخ شيخنا السكن رأيت
 معزوا للشيخ الجمل ان المعتد ان الصلاة على النبي صلى الله عليه وسلم يدخلها الزياء
 حتى بالنسبة للتقديرا واصل للنبي صلى الله عليه وسلم وان غير هذا ضعيف وسمعت هذا
 من الشيخ المؤلف نفعا الله بهم أجمعين آمين (قوله والسلام الخ) هو اسم مصدر لسلام
 والمصدر التسليم ولم يعبر به لمناسبة الصلاة وهو التحية بالسلام فكان المسلم سأل الله
 ان يسمع سيدنا محمد صلى الله عليه وسلم سلامه عليه بكلامه القديم ويسمع الملائكة
 ذلك كما يؤخذ من كلام السنوسي في شرح الجزايرية قال شيخ شيخنا والاسلم
 التفويض في دلالة الكلام القديم على معنى السلام القديم ثم انه لم يرض تفسير
 السلام بالامن وان ذكره السنوسي وغيره قال لانه رعباً أشعر عظمت الخوف والنبي
 صلى الله عليه وسلم بل واتباعه لا خوف عليهم وان قال اني لا خوفكم من الله فهذا مقام
 عبودته في ذاته واجلاله لمولاه انتهى وليس المراد بالسلام هنا اسمه تعالى كما توجه
 بعضهم قال والمعنى حينئذ الله راض عليك وحفيظ من لا قال شيخ شيخنا وبالجملة
 لا تنكر ثبوت السلام اسمها من أسمائه تعالى ولكن يبعد حمله عليه في نحو هذا الموضع
 اهـ (قوله على سيد) أتى بعلى إشارة الى شدة التحكىن وما قيل من ان حق الدعاء النافع
 التعبدية باللام لا بعلى لا يرد لانه فرق بين ان يقال دعاء عليه وصلى عليه والسيد هو
 المتولى للسواد أى الجماعة الكثيرة فيلزم انه أعظمهم وهو المقصود وأصله سيود
 على وزن فيعل اجتمعت الياء والواو وسبقت احداً بالساكون قلبت الواو يا وادخمت
 الياء في الياء (قوله كل انسان) وفي بعض النسخ وللهذين والاولى أعظم شموها لكل
 نبي ورسول وغيرهما والانسان ان أخذ من ناس اذا تحرك عم الانس والجن وان
 أخذ من الانس يضم الهزنة فهو خاص بالآدميين ويلزم من كونه أفضل منهم ان يكون
 أفضل من غيرهم فهو أفضل المخلوق على الاطلاق كما أشار لهذا صاحب الجوهره بقوله

والسلام على سيد كل
 انسان

وأفضل الخلق على الإطلاق * بينما قيل عن الشقاق

ولا عبرة بمنازعة الرخشى في ذلك حيث قال به تفضيل جبريل على النبي صلى الله عليه وسلم لأنه شذ في ذلك وخرق الأجماع (قوله وعلى آله) أتى بعلى أمارداً على الشيعة الزاهدين وروى حديث دال على عدم جواز الاثنان بعلى وهو لا تقتضوا بيني وبين أتى بعلى وهو مكذوب عنه صلى الله عليه وسلم وأما إشارة إلى أن العطية الواصلة له أعظم من العطية الواصلة للآل والآل اسم جنس لا واحده من لفظه وهم مؤمنو بني هاشم وبني المطلب وكذا المؤمنات وأما أولاد البنات فلا يدخلون وقيل كل مؤمن تقي والذي اختاره المحققون أنهم أمة الإجابة أي من آمن به صلى الله عليه وسلم وأجاب به لأمة الدعوة لانها تشمل الكفار هذا والذي اختاره شيخنا المحقق الصبان في حاشيته على الاشعري انه لا يطلق القول في تفسير الآل بل ان دلت قرينة على أن المراد أهل بيته حل عليهم أو على أن المراد الاتقياء حمل عليهم أو على أن المراد مطلق الاتباع حل عليهم اهـ وما هنا من الثاني لأنه وصفهم بقوله ذوى الاحسان (قوله وأصحابه) جمع محب كفرخ وأقراخ كما يؤخذ من شرح المدايني لحزب النوى ومحب اسم جمع لصاحب على التحقيق وهو من طالت عشرت له وليس مراد ابل المراد الصحابي وهو من اجتمع بيده مؤمننا فبيننا صلى الله عليه وسلم بعد النبوة على المعتمد في حال حياة كل في محل التعارف وهو بالنسبة إلىنا الارض وبالنسبة لللائكة اسماء سوارى عنه شيئاً أو لا سواء كانت مدة الاجتماع طويلة أو قصيرة ولو ساعة ولو غير مميز كن حنكه صلى الله عليه وسلم وانما كان غير المميز من الصغير والمجنون محاسباً لأن الشرط كونه من جنس العقلاء وأما ما رويته على الايمان فليس بشرط لاصل المحبة بل هو شرط لل دوام (قوله وذريته) اعلم ان الذرية تشمل الاولاد وأولاد الاولاد وقد روى الشيخ لترتيب أولاد النبي صلى الله عليه وسلم بيتين فقال قيوماً لا رقباً فوز الاعلا * ترتب أولاد النبي المطهر ألالذ بهم وانزل تمخير رفعة * وقد كملوا سمعاً بقول محرم

وعلى آله وأصحابه وذريته
ذوى الاحسان

فالاول من هذه الكلمات أوائل اسماء أولاده صلى الله عليه وسلم فالقاف لسيدنا القاسم والزاى لسيدتنا زينب والراء لسيدتنا رقية والفاء لسيدتنا فاطمة والهمزة لسيدتنا أم كلثوم والعين لسيدنا عبد الله والهمزة من ألالذ بهم لسيدنا ابراهيم وقوله بقول محرم مقابلته أربعة أقوال كما في المواهب الاول انهم ثمانية يجعل الذكور أربعة كالاناث سيدنا ابراهيم وسيدنا القاسم وسيدنا الطاهر وسيدنا الطيب الثاني انهم تسعة بزيادة عبد الله فتكون الذكور خمسة الثالث انهم أحد عشر بزيادة المطهر والطيب فتكون الذكور سبعة الرابع انهم اثنا عشر بزيادة عبد مناف فتكون الذكور ثمانية والحاصل ان المتفق عليه من الذكور اثنا القاسم و ابراهيم وما زاد مختلف فيه وأما الاناث فلا خلاف فيهن (قوله ذوى الاحسان) أى أصحاب الاحسان وهو كناية عن اتقان العبادة بأدائها على وجهها المأمور به مع رعاية

حقوقه تعالى فيها و امر اقبته واستحضار عظمته وحلاله ابتداء و دوا ما وهذا هو
 المذكور في الآيات الكثيرة بقوله تعالى الذين أحسنوا الحسنى وان الله يحب
 المحسنين هل جزاء الاحسان الا الاخسان وفسره النبي صلى الله عليه وسلم بقوله ان
 تعبد الله ~~كأنك تراه~~ كما يؤخذ ذلك من ابن حجر على الاربعين (قوله أما بعد الخ)
 أما حرف شرط تكون للتأكيـد ووجه افادتها للتأكيـد انها ثابتة عن مهمما يمكن
 والتقدير مهمما يمكن من شيء فأقول فقد علق القول على وجود شيء هو الاله لا تخلو عن
 شيء فالملحق عليه محقق والملحق على المحقق محقق لحصل التوكيد وتكون للتفصيل
 عا لباو ذلك بأن يتقدمها اجمال ويكون لها نظيرة وبعضهم التزم ان تكون للتفصيل
 ويقدرا لاجال ان لم يكن وذلك تعسف ويجوز في بعد النصب على نسبة لفظ المضاف
 اليه ببناءؤه على الضم على نية معناه وانما بنى شبهه بأحرف الجواب في الاستغناء بها
 عن اللفظ الذي بعدها ولم يبن في الحالة الاولى لعدم التشبه اذ لم يستغن به عن اللفظ
 لنبته وملاحظته والمعنى كالثابت وانما بنى على حركة ليعلم ان له أصلا في الاعراب
 وللتخلص من التقاء الساكنين وانما كانت الحركة ضمة لتكمل لها جميع الحركات
 لانها تجر عن وتنصب على الظرفية والاحسن في الظرف ان يكون من متعلقات أى
 معمولات الجزاء ليكون الملحق عليه غير مقيد فيكون أبلغ في التحقيق والمعنى
 مهما يوجد من شيء فأقول بعد البسملة والجدلة والصلاة والسلام على النبي صلى الله
 عليه وسلم قد اضطربت وقال بعض المغاربة ~~ككونه~~ من متعلقات الجزاء أحسن
 لكونه أمثل المطلوب شرعا في حديث كل أمر ذي بال الخ قال شيخنا وهو معنى دقيق
 فتفطن له قال الشيخ وأصل الرسالة اعلم انه قد اضطربت الخ وهذا من تصرفات
 النساخ (قوله قد اضطربت الخ) أى اختلفت أقوالهم وليس هو بمعنى اختلفت
 وظاهر كلامهم ان الاضطراب له معنيان الاختلاف والاختلال لكن الاختلال
 ليس مراداهنا بل المراد الاختلاف فقط قال بعضهم والذي في كتب اللغة ان معنى
 الاضطراب الاختلال ولم يذكر الاختلاف فلعل تفسيره بالاختلاف مجازاه (قوله
 فقال الجمهور) سيبأى يذكر مقابله في الخاتمة بقوله وقال بعضهم الخ وهو تفصيل
 لقوله قد اضطربت (قوله لانا في الخ) يؤخذ من كلام بعض المحققين ان هذا بيان
 لمعنى لا وليس بيانا لاعرابها فكان الاولى ان يزيدوهى حرف مبني على السكون
 وقوله نافية للجنس أى من حيث تحققه في جميع الافراد ما عدا المستثنى وهو الله لا من
 حيث تحققه في بعض هادون بعض ولذلك تسمى نافية للجنس على سبيل الاستغراق
 ويقال فيها أيضا التبرئة لانها دللت على براءة الجنس من الخبر فهمى من اضافة الدال
 للذلول قال الشيخ وهذه العبارة أى قولهم لانا نافية للجنس فيها تسمع لان لالتى الخبر
 عن افراد الجنس مثلا اذا قلت لارجل قائم فقد نفيت القيام عن افراد الرجل واعلم
 ان الجنس والحقيقة والطبيعة والماهية بمعنى واحد وليست لالتى الوحدة لان نفى
 الوحدة يصدق بوجود اثنين فصاعدا فتعين ان تكون نافية للجنس بالمعنى السابق

أما بعد قد اضطربت
 أقوال العرب للكلمة
 المشرقة وهى لا اله الا الله
 فقال الجمهور لانا نافية

وليس لنفي الجنس حقيقة (قوله للجنس) أي نصا لأنها عملت عمل ان هذا اذا لم
 يكن اسمها مثنى أو مجموعا ولا كانت محتملة لنفي الجنس ولنفي قيد الانثوية أو الجمعية
 كما وضعه السعدي مطوله وأما العاملة عمل ليس فإن كان اسمها مفعول مثنى ومجموع
 فهي لنفي الجنس راجعية ولنفي الوحدة مخرجية فتحتاج الى قرينة فإن نفي أو جمع
 كانت في الاحتمال مثل العاملة عمل ان اذا نفي اسمها أو جمع فالاختلاف بين العاملة
 عمل ان والعاملة عمل ليس انما هو اذا لم يشك الاسم أو يجمع والمهملة كالعاملة عمل
 ليس اه بالمعنى من حاشية الصبان على الاشعوى (قوله واله اسمها) مبنى معها
 لتضمنه معنى من اذا التقدير لامن اله والاسم اذا ضمن معنى الحرف بنى وبني على
 الحركة لا على السكون مع ان الاصل في كل مبنى السكون للاشارة الى عروض ذلك
 البناء وكانت تلك الحركة فتحمة لاضمة ولا كسرة لحقتها بخلافهما وانما كان التقدير
 ما ذكر لان قولنا لا اله الا الله واقع في جواب سؤال مقدر حاصله هل من اله غير الله
 فقال بحجبه لا اله الا الله وكان من حقه أن يقول لامن لا اله الا الله كجاء في السؤال لان
 زيادة من في سياق النفي تدل على عمومه وقيل بنى الاسم لتركيبه مع لا كتركيب
 خمسة عشر وهذا القول قول الجمهور ويؤيده انهم اذا فصلوا بين لا واسمها اعربوا
 فيقولون لا فيها رجل ولا امرأه وجميع ابن عصفور في الجمل القول الاول قائلا في علة
 تصحيحه لان ما بنى من الاسماء لتضمن معنى الحرف أكثر مما بنى لتركيبه مع الحرف
 له وموضع الاسم نصب بلا العاملة عمل ان على مذهب سيبويه لكن هذا مبنى على
 احدي الطريقتين في النقل عن سيبويه والحق في النقل عنه أنها لا تعمل في الاسم
 كما نقله في المعنى ولا عمل لها في الخبر عند سيبويه باتفاق الطريقتين والذي عملت
 فيه الرفع هو النكرة وانما عملت فيه لان لا زالت الابتداء لفظا لا تقديرا فهي مبتدأ
 في التقدير وقد وجهه سيبويه بعدم عمل لا في الخبر بضعف شبهها بان وانما عملت في
 الاسم على الطريقة الاولى لقربه والحق انها لا تعمل فيه كما هو الطريقة الثانية لانها
 لما تركبت معه كانت جزءا منه وجزء الشيء لا تعمل فيه فليست عاملة في الاسم والخبر
 على التحقيق وذهب الزجاج الى ان اسمها معرب منصوب بها وحذف تنوينه تحقيقا
 قال الشيخ نقلا عن بعض مشايخه ينبغي في ~~كان~~ الله غفورا رحيما أن يقال لفظ
 الجلالة اسم ولا يقال اسمها تأديا وهما مثلها فالادب في مثل هذا أن لا يقال اسمها بل
 يقال هو اسم (قوله وخبرها محذوف) هذا انما يظهر على مذهب الاخفش من أن
 لا عملت في الخبر وأما على مذهب سيبويه فلا لانه لا خبر لها عليه كما تقدم وبحل
 الخلاف بينهما ان ركبت مع اسمها بان كان مفردا أو ماذا لم تركب معها بان كان مضافا
 أو شبهها به فلها خبر باتفاقهما (قوله محذوف) أي جواز عند الخوازمي ووجوب عند
 التميميين والطائين لانه اذا ظهر المعنى المراد كما هنا حذف الخبر جوازا أو وجوبا
 على الخلاف المتقدم وأما اذا لم يظهر المعنى المراد فلا يجوز حذفه اتفاقا (قوله التقدير
 يمكن) أي تقدير الخبر المحذوف يمكن أي غير ممتنع (قوله والآداة استثناء) أي

للجنس واله اسمها وخبرها
 محذوف التقدير يمكن
 والآداة استثناء

(قوله وكان من حقه الخ)
 وانما خرجنا عن هذا
 الحق للاختصار واستغناء
 بجاء السؤال المقدر اه

أي فهو مبنى للعلة في
 محل رفع بالابتداء اه

أدى به الاستثنا وهو اخراج ما بعدها عما قبلها (قوله والله بدل من الضمير) قد استشكل الناس البديل في مثل ذلك من جهتين احدهما انه بدل بعض وليس هنالك ضمير يعود على البديل منه الثانية ان بينهما مخالفة فان البديل موجب والمبديل منه منفي مع انهم شرطوا موافقة البديل للبديل منه وأجاب السكاكي عن الاول بجواب حاصله ان اشتغال البديل على الضمير أمر اغلبي لا واجب كما قال ابن مالك في السكاكية وكون ذي اشتغال او بعض محجب * بمضمر أولى ولكن لا يجب

فما هنان من غير الغالب وأيضا فالقرينة مفهومة ان الثاني قد كان يتناول الاول فعلم ان بعضه فلا يحتاج الى رابط * وأجيب عن الثاني بأن مرادهم بقولهم يجب في البديل الموافقة مع البديل منه توافقه ما في عمل العامل فإذا كان يعمل في الاول الرفع مثلا فلا بد أن يعمل في الثاني وحينئذ فلا يضر تخالفهما بالنفي والاثبات وجعل اللفظ الشريف بدلا من الضمير المستكن في الخبر أولى من جعله بدلا من اسم لا باعتبار محله قبل دخولها لان الابدال من الاقرب أولى والضمير اقرب ولانه لا داعي الى اعتبار محل قدر زال مع امكان اعتبار محل باق ووجه جعله بدلا من اسم لا بانه مرجع الضمير وهو اصل والضمير فرع والابدال من الاصل أولى من الابدال من الفرع وبأن الاسم مذكور والضمير محذوف والابدال من مذكور أولى منه من محذوف واستشكل الناس البديل في مثل ذلك بأن قاعدة البديل انه على نية تكرار العامل فلا بد من صحة احلال البديل محل البديل منه وهنالك لا يمكن احلاله محله لان لا مخصوصة بالتكرار فلا تعمل في المعارف * وأجاب بعضهم بأن الابدال على توهم الاتيان بما يدل لا فكما جاز العطف على التوهم في نحو قولك ليس زيد قائما ولا قاعد بالجرح على توهم الاتيان بجرح جازا البديل على توهم الاتيان بما يدل لا وهذا الاعتراض من أصله مبني على أنه لا بد من صحة احلال الثاني محل الاول كما

يؤخذ من تقريره وقد يمنع ذلك لجواز ما عجبني هند حسنهما مع انه لا يجوز ما عجبني حسنها هذا وقال ابن الضائع بالعين المهملة اذا قلت ما قام أحد الا زيد فلا زيد هو البديل وهو الذي يقع في موضع أحد فليس زيد وحده بدلا من أحد قال وانما الازيد هو الاحد الذي نفيت عنه القيام اه وعليه فالبدل هنا الا الله وليس لفظ الجلالة وحده هو البديل والمعنى انتفى الا الله غير الله (قوله فهو مر فروع) تقرير على قوله بدل من الضمير الخ (قوله فان قلت قد افاد الخ) توضيحه انه قد صار المعنى على هذا الاعراب لا الله يمكن أي غير مجتمع الا الله فانه يمكن أي غير مجتمع وذلك صادق بالوجود والمعدوم لانه لا يلزم من كونه غير مجتمع أن يكون موجودا اه وحاصل الجواب ان هذا لا يضر لان المقصود نفي امكان الآلهة غير الله وليس المقصود اثبات وجود الله تعالى لانه لا نزاع في وجوده تعالى وانما النزاع في امكان آلهة غير الله فلذلك قدرنا الخبر من مادة الامكان وأجيب أيضا بأنه يلزم من نفي امكان آلهة غير الله وجوده تعالى ضرورة لا بد لهذا العالم من موجود فتنفى غيرته تعالى ثبت وجوده والجواب الاول

قوله فلا يضر تخالفهما
الخ أي بمعنى قولهم ان
البديل هو المقصود بالنسبة
أي نسبة القائل مع قطع
النظر عن النفي والاثبات
اه

والله بدل من الضمير المستتر
في الخبر فهو مر فروع والمعنى
لا اله يمكن الا الله فان قلت
قد افاد هذا الاعراب نفي
امكان الآلهة ما عدا الله
تعالى ولم ينفد ان الله تعالى
موجود اه التقدير لا اله
يمكن الا الله فهو يمكن ولا
يلزم من ذلك انه موجود
قلت المقصود بالكلمة
المشرفة نفي ما عدا الله تعالى
لا افادته تعالى موجود
اذ لم ينزع احد في وجوده
تعالى اه

الذي ذكره الشيخ بالتسليم والثاني الذي ذكره بعض المحققين بالمتنع تأمله فإنه نفس
 (قوله وبهذا يعلم الخ) اسم الإشارة عائدة على الجواب وهو كون المقصود نفي إمكان
 آلهة غير الله وهذا لا يتوصل إليه إلا بتقدير يمكن دون تقدير موجود فإنه لا يفيد نفي
 إمكان آلهة غير الله بل يفيد اثبات وجود الله وهذا ليس بمقصود لسكونه لا نزاع فيه
 فتقدير ما يفيد المقصود أولى من تقدير غيره (قوله لأنه عليه الخ) الضمير في لأنه للحال
 والشأن والقاعدة أن ما بعد ضمير الشأن مفسر له وفي عليه عائدة على تقدير موجود
 فالحاصل أنه إن قدرنا الخبر موجود لم نقدر الكلمة المشرفة نفي إمكان آلهة غير الله
 تعالى غاية ما أفادت أنه انتفى وجود آلهة غير الله وثبت وجود الله وإن قدرنا يمكن
 أفادت نفي إمكان آلهة غير الله لا لزوم له عدم وجوده فهذا أولى اهتماما بنفي إمكان
 غير الله تعالى الذي هو المقصود (قوله لا يستفاد الخ) وأيضا لا يلزم من نفي وجود
 غير الله عدمه لأن نفي الوجود يصدق بالعدم وبالواسطة على القول بها وخيئذ
 فيحتمل أن يكون الشركاء من الواسطة فلا أولى تقدير الخبر ثابت وأجيب عن ذلك
 بأن الألوهية وجوب الوجود متلازمان فحينئذ يلزم من نفي وجود آلهة غير تعالى
 عدم الألوهية لأن الآله لا يكون إلا موجودا فنفي عدم أو كان واسطة فلا يكون لها
 وقيل التقدير موجود ويمكن معا واستبعد بأن الحذف خلاف الأصل فينبغي أن
 يحترز عن كثرته هذا وذهب الفخر الرازي إلى عدم التقدير قال لأنك إذا قدرت
 موجودا مثلا كل نفي الوجود غير تعالى وعند عدم التقدير يكون نفي الحقيقة هذا
 الغير وما هيته ونفي الحقيقة أقوى في التوحيد لمصلحة من الأشكال الواردة على
 التقدير وعليه فالمعنى انتفى الآلهة إلا الله اهـ لمخصان حاشية بعض المحققين على
 شرح السنوسي على أنه غري فعض عليه بالنواجد (قوله نفي إمكان غير الله) أي نفي
 إمكان آلهة غير الله تعالى فغيره مفعول محذوف وإس المراد العموم (قوله
 لأن المعنى حينئذ) أي حين قدر الخبر موجود لا آلهة موجود إلا الله أي فإنه موجود ولا
 يلزم من نفي وجود آلهة غير الله عدم إمكانها (قوله ويصح أن يكون الخ) مقابل
 لقوله والله بدل من الضمير (قوله على الاستثناء الخ) وقيل النصب على جعل الآلهة
 صفة لاسم لا باعتبار محله بعد دخولها وإن محله نصب على إحدى الطريقتين
 السابقتين ويكون حينئذ الأجمعين غير فوسى اسم لكن لما كانت على صورة الحرف
 ظهر أعرابها على ما بعدها وهو اللفظ الشريف وأفادت الكلمة المشرفة على هذا نفي
 الألوهية عن غير الله تعالى ولم تقدر ثبوت الألوهية له تعالى مع أن كلاما نفي الألوهية
 عن غير الله تعالى وثبوتها لله مقصود بل ثبوتها له تعالى هو المقصود الأعظم فإن
 قيل يستفاد ذلك من المفهوم قلنا إن دلالة المفهوم من دلالة المنطوق لكن بحث بعض
 المحققين في كون المقصود من الكلمة الشريفة كل منهما فقال أن دل دليل من
 الشرع على أن المقصود منها الأمران المذكوران أثبت ذلك بالإجماع فمسلم والا
 فلنقاتل أن يقول المقصود منها الغهاون في الألوهية عن غير الله تعالى لأن المقصود بها

وبهذا يعلم أن تقدير يمكن
 أولى من تقدير موجود اهـ
 لأنه عليه لا يستفاد نفي
 إمكان غير الله لأن المعنى
 حينئذ لا اله موجود إلا الله
 ولا يلزم من عدم وجود
 عدم إمكان الذي هو المقصود
 ويصح أن يكون اللفظ
 الشريف منصوبا على
 الاستثناء

الرد على عبدة الاصنام في ادعاء ألوهيتها وأما ثبوت الألوهية له تعالى فلم يشكروه
ويؤيده تقديم النفي فيها فإن تقديمه يؤذن بأهميته والا كان يكتفى بتقديم الإثبات
بأن يقال الله لا غيره ثم رأيت السنوسي في شرح الصغرى صرح بأنه لا نزاع في
ثبوت الألوهية لمولانا جل وعز لجميع العقلاء وانما كفر من كفر بزيادة الله في ما داء
تعالى من الآلهة على هذا هو المحتاج اليه (قوله والارجح ان يكون استثناء مفعلا)
ومعاقلة قولان الاول انه منقطع والثاني انه لا متصل ولا منقطع (قوله لان المستثنى
منه لفظ اله) هذا تخالفنا هو مصرح به في شرح السنوسي للصغرى وحاسيته من
ان المستثنى منه الضمير المستكن في الخبر فكان المناسب لذلك أن يقول لان المستثنى
منه الضمير المستتر في الخبر المقدر العائد على الاله ومعناه المعبود بحق الخ (قوله ومعناه
المعبود بحق الخ) أي على ما صرح به البيضاوي من ان اله ومعناه المعبود بحق
وهو المتعين في الاله الا الله وقد وقعت مباحثة بين سيدي عبد الله الهبطي وسيدي
محمد الاستثنائي كما قاله الامام أحمد المولى في شرح منظومته في التوحيد فالاول قال
انما يتسلط النفي على الاله المعبود بحق وظاهر كلام السنوسي يشهد له وانصر له
العلامة اليوسفي وألف في ذلك مجلداً اخمسا والثاني قال النفي انما يتسلط على الاله
المعبود بباطل تنزيلا له منزلة العدم وقد استدلل كل منهما بأدلة من خبر جناحها عن
الاختصار وحاصل التحقيق في المسئلة أن الحق مع الشيخ الهبطي وذكر بعضهم انه
لا يتسلط النفي في الكناية الشريفة على المعبود بباطل لانه يلزم عليه الكفر من
وجهين أحدهما تكذيب القرآن العظيم في قوله عز وجل وجدها وقومها
يسجدون للشمس من دون الله ونحو ذلك وثانيهما ما قبح الاستثناء لان تقدير الكلام
حينئذ لا معبود بباطل الا الله تعالى الله عن ذلك والظاهر ان الاول مدفوع
بالتنزيل الذي ذكره الاستثنائي فليس المعنى على نفيه حقيقة حتى يلزم المحذور
ويمكن دفع الثاني بأن الاستثناء منقطع تأمل والله الموفق (قوله وهو عام يشمل الخ)
فهو كلي لكن لم يوجد من افراده الا فردوه هو الله كما هو أحد أقسام الكلي المعروفة في
المنطق (قوله والمعنى حينئذ) أي حين كان الاستثناء متصلا وقوله لا معبود بحق
في الواقع الا الله أي اتنى المعبود بحق في الواقع الا الله يعني استحقيقه العبادة في
الواقع منتف بالنفي متسلط على استحقيقه العبادة في الواقع لا على ذاته لان الذات
لا تنفي وسيأتي لذلك تنق في الخاتمة ان شاء الله تعالى (قوله وأورد الخ) حاصل
الابراد انهم يقولون في تفسير الاستثناء المتصل ان يكون المستثنى من جنس المستثنى
منه بأن يكونا من جنس واحد فيقتضي جعلكم الاستثناء متصلا أن يكون المستثنى
له جنس والجنسية مستحيلة عليه سبحانه وتعالى لانها تقتضي التركيب من جنس
وفصل وحاصل الجواب انه لا يلزم ذلك الا اذا أريد الجنس المنطقي وليس مراد ابل
المراد هنا الجنس القوي وهو مطلق مفهوم كلي بحيث يصدق على متعدد ولا شك
ان اله مفهومه كلي يصدق على كثيرين وان كان يستحيل وجود آلهة غير الله كما

والارجح أن يكون استثناء
متصلا لان المستثنى منه
لفظ اله ومعناه المعبود بحق
وهو عام يشمل المستثنى
وغيره وان كان وجود غيره
مستحيلا والمعنى حينئذ
لا معبود بحق في الواقع الا
الله تعالى وأورد على جعله
متصلا ان الاتصال في
الاستثناء يلزم عليه أن
يكون المستثنى منه جنسا

لقولهم في ضابط الاستثناء المتصل أن يكون المستثنى من جنس المستثنى منه والجنسية هنا مستحيلة لاقتضائها التركيب في الا لان كل شيء له جنس كان مركباً من جنسه وشيء آخر والتركيب على الله محال مثلاً الانسان له جنس وهو حيوانه فهو مركب منه ومن شيء آخر وهو ناطق واجيب بأنه انما يلزم التركيب لو اراد بالجنس الجنس المنطقي كما مثل وليس مراد ابل المراد الجنس اللغوي وهو مطلق مفهوم كلي ولاشك ان الـ يعني المعبود بحق واورد أيضاً انه يجب أن ينوي المستثنى خروج المستثنى من المستثنى منه والاتاقض آخر الكلام اوله مثلاً لو قيل هنا ان النبي متوجه على جميع افراد الالهة حتى المستثنى كل الكلام باعتبار اوله مقتضيا لنفي المستثنى وقد اثبت في آخره ولاشك أنه تناقض

تقدم (قوله لقولهم في ضابط الاستثناء) علة لقولهم يلزم عليه الخ (قوله لاقتضائها التركيب) علة لقوله والجنسية مستحيلة انما أدى الى المستحيل مستحيل ولعل المراد بالتركيب التركيب والمعنى الجنسية مستحيلة لاستلزامها التركيب في الله سبحانه وتعالى والتركيب على الله محال وما أدى الى المحال محال وقوله لان كل شيء علة لقوله لاقتضائها التركيب فهو علة للعلة فيكون من التدقيق الذي هو اثبات الدليل بدليل آخر (قوله مثلاً مفعول المحذوف) أي أمثل مثلاً وهذا مثال لماله جنس فيكون مركباً من جنسه وشيء آخر وقوله فهو مركب منه ومن شيء آخر حقيقة الانسان مركبة من حيوان وناطق الاول الجنس والثاني الفصل (قوله الجنس المنطقي) هو المقول أي المخبر به على كثيرين مختلفين بالحقيقة كحيوان فانه يخبر به عن الانسان فيقال هذا الانسان حيوان وعن الفرس فيقال هذه الفرس حيوان وغير ذلك تأمل (قوله كما مثل) أي كالمحيوان في المثال المتقدم فانه جنس منطقي (قوله ولاشك ان الـ الخ) أي فله معناه المعبود بحق وهذا جنس لغوي أي مفهوم كلي فيقتضي هذا الكلام ان الله له جنس لغوي وهو مفهوم الـ وانه لا يتسع ذلك لانه لا يقتضي التركيب وقوله كذلك أي مفهومه كلي (قوله وأورد أيضاً) مصدر آض اذا رجع لا يرجع للإيراد وهو مفعول مطلق حذف عامله أو بمعنى اسم الفاعل حال حذف عاملها وصاحبها والاول وأولى لقطة المحذوف وهي انما تستعمل بين شيئين بينهما توافق ويغني كل منهما عن الآخر أي يمكن الاقتصار على أحدهما فلا يجوز جازم يد أيضاً ولا جازم يدومضي عمر وأيضاً ولا اختتم زيد وعمر وأيضاً وحاصل الايراد انه ينافي قولكم ان الاستثناء متصل انه يجب على المستثنى ان يقصد خروج المستثنى من المستثنى منه فلم يدخل المستثنى في المستثنى منه حالة الاستثناء فلا يكون متصلاً لان اتصال الاستثناء لا يكون الا بعد دخول المستثنى منه ولولم ينو المستثنى خروجه للزم التناقض بين آخر الكلام وأوله ويلزم الايمان بعد الكفر لان أول الكلام يقتضي نفي الالهة جميعاً حتى المستثنى وآخره يقتضي اثبات المستثنى ولذلك قال بعضهم ان الاستثناء منقطع ووجه بانه يجب على المستثنى أن ينوي الخ وقال بعضهم انه لا منقطع ولا متصل كما مر (قوله انه يجب أن ينوي الخ) قال بعضهم ان الكلمة المشرفة على الوحدة فهي بمعنى الله واحد فلا يجب على الذاكر ان يلاحظ الاستثناء لان الكلمة المشرفة ليست من باب الاستثناء على هذا القول ولكن الشجر يرضيه وفيه فسخة لذا كرر لانه يشق عليه أن يلاحظ ذلك (قوله والاتاقض الخ) الالهة ليست للاستثناء بل هي ان مدغمة في النافية وفعل الشرط محذوف مقدر بعد لا والجواب محذوف أيضاً والمذكور بدليل عليه أي ان ينوي المستثنى خروج المستثنى من المستثنى منه فلا ينعى لانه يناقض آخر الكلام وأوله ويصح أن يكون قوله ناقض آخر الكلام الخ هو الجواب (قوله لو قيل هنا) أي في الكلمة المشرفة (قوله ولاشك انه تناقض

أى ان النفي المفهوم من الاول والا ثبات المفهوم من الآخر تناقض والمراد بالتناقض
التنافي لا التناقض المنطقي (قوله ولم يدخل المستثنى الخ) التعبير بالغاء أولى
ويكون تقريرا على قوله انه يجب أن ينوى الخ (قوله لان اتصال الخ) علة لتفريعه
عدم كونه متصلا على عدم الدخول (قوله وأجيب الخ) حاصل الجواب انهم نصوا
على ان المستثنى منه عام مخصوص أى شامل لجميع الافراد بالنظر لمفهوم اللفظ
مخصوص بغير المستثنى بالنظر للحكم واذا كان كذلك صح اتصال الاستثناء ولا
تناقض لان التهمة في الاتصال على تناول اللفظ بمجرده مفهومه للمستثنى ولا يضري
الاستثناء عدم ارادته ودخوله في الحكم ولا يحصل تناقض الا اذا كان الحكم على
جميع افراد المستثنى منه حتى المستثنى يحكم على المستثنى بحكم نقيض الحكم الاول
والواقع ليس كذلك بل الحكم على غير المستثنى فيما ننظر لتناول المستثنى منه للمستثنى
في مفهوم اللفظ صح الاتصال بالنظر لكون الحكم على غير المستثنى اتقى التناقض
ولو اعتبر هذا التناقض لما صح استثناء متصل أبدا لانه يأتي فيه ذلك فدفعه بما تقدم
أولى من القول بانقطاع الاستثناء (قوله عام مخصوص) الحاصل ان عندهم عاما
مخصوصا عاما أر يده الخصوص فلا زل هو ما كان العموم فيه مراد تناولا أى
شمولا لاحكاما كما هنا فان المراد به تناوله للمستثنى ولغيره في المفهوم لاني الحكم وقوله
تعالى والمطلقات يتربصن بأنفسهن ثلاثة قروء فان هذا شامل للحوامل وغيرها لكن
خصص بقوله تعالى وأولات الاحمال أجلهن ان يضعن حملهن والثاني هو ما كان
العموم فيه ليس مراد تناولا ولا احكاما بل هو عام أر يده خاص كقوله تعالى الذين
قال لهم الناس ان الناس قد جمعوا لكم وان عمومه ليس مراد الاتناولا ولا احكاما بل
هو عام أر يده خاص وذلك لان المراد بالناس في الاول نعيم بن مسعود الاشجعي
والمراد بالناس في الثاني أبو سفيان كما يؤخذ ذلك من قصة الواقعة وهي ما روى ان
أبا سفيان نادى عند انصرافه من أحد باع محمد موعدا موعدهم بدر القابل ان شئت فقال
رسول الله صلى الله عليه وسلم ان شاء الله فلما كان القابل خرج أبو سفيان في أهل
مكة حتى نزل من الظهران فألقى الله الرعب في قلبه فبسه له ان يرجع فلقى نعيم بن
مسعود الاشجعي وقد قدم معتمرا فقال يا نعيم اني واعدت محمد ان تلحقني بموسم بدر
وان هذا عام جذب ولا يصلح الاعام نزعى فيه الشجر ونشرب فيه اللبن وقد بدى ان
لا أخرج اليه وأكره ان يخرج محمد وانا لا أخرج فيز يدهم ذلك جراءة ولان يكون
الحلف من قبلهم أحب الى من ان يكون من قبل والحق بالمدينة فنبطهم وأعلمهم اني
في جمع كثير ولا طاعة لهم بئاولك عندى عشر من الابل اضعها في يدهم بن عمرو
ويعتقها فقال له نعيم يا أبا نعيم اني ذلك وأطلق الى محمد وأنبطه قال نعم فخرج
نعيم حتى أتى المدينة فوجد الناس يتجهزون ليعاد أبي سفيان فقال أين تريدون
فقالوا واعدنا أبو سفيان بموسم بدر الصغرى نقتل بها فقال أوتريدون ان تخرجوا
وقد جمعوا اليكم عند الموسم والله لا يطلق منكم أحد فسكر بعض أصحاب رسول الله

ولم يدخل المستثنى في
المستثنى منه فلا يكون
متصلا لان اتصال المستثنى
فرع دخول المستثنى في
المستثنى منه وهو هنا داخل
فكيف يحكم بأنه متصل
وأجيب بان المتخصص
عليه ان المستثنى منه عام
مخصوص وهو ما كان العموم
فيه مراد تناولا لاحكاما

أى ان اللفظ باق على
عمومه وشموله للمستثنى
والحكم منصب على غير
المستثنى والمعنى هنا انتفت
الالوهية عن غير هذا الفرد
من هذا المفهوم السلكي
فباعتبار كون اللفظ شاملا
للمستثنى وغيره ~~كان~~
الاستثناء متصلا وباعتبار
كون الحكم منه باعلى غير
المستثنى لم ينافض آخر
الحكم اوله ومعنى كون
المستثنى خارجا من المستثنى
منه باعتبار الحكم ملاحظة
خروجه أولا قبل الحكم على
المستثنى منه ولا يصير لفظ
المستثنى منه بهذه الملاحظة
غير شامل للمستثنى حتى
يكون الاستثناء منقطعاً
ولا ينافض آخر الكلام
أوله الا اذا كان الحكم على
جميع افراد المستثنى منه
ولم يخرج المستثنى عن هذا
الحكم فان قلت يرد على قوله
ان المستثنى خارج من
المستثنى منه حكماً قولهم ان
لا اله الا الله من عموم السلب
لانها لا تكون من عموم
السلب أى شمول النبي الا
اذا كان المستثنى محكوماً
عليه بالنبي لاجل ان يكون
السلب عاماً قلت مراد من
قال بعموم السلب فيها عموم
وشموله لغير المستثنى أى
ان المعنى شامل لكل فرد

صلى الله عليه وسلم الخروج فقال صلى الله عليه وسلم والذي نفسى بيده لاخر جن ولو
وجدى ولو لم يخرج معى أحد فخرج في سبعين راكبا وهم يقولون حسبنا الله ونعم
الوكيل ولم يلتفتوا الى ذلك القول كما قال تعالى فزادهم ايماناً وقالوا حسبنا الله ونعم
الوكيل اه من تفسير الخطيب (قوله أى ان اللفظ باق الخ) تفسير لقوله وهو
ما كان العموم فيه مراداً تناولاً وقوله والحكم منصب الخ تفسير لقوله لاحكام (قوله
فالمعنى هنا الخ) تفرع على قوله عام مخصوص مع تفسيره وقوله انتفت الالوهية أى
انتفى استحقاق العبادة عن غير هذا الفرد وهو الله سبحانه وتعالى وهذا راجع
لقوله مخصوص وقوله من هذا المفهوم السلكي أى وهو المعبود بحق وهذا راجع لقوله
عام ففهمه لف ونشر موش (قوله فباعتبار كون اللفظ شاملاً للمستثنى وغيره كان
الاستثناء متصلاً) أى لان العدة في الاتصال على كون اللفظ شاملاً للمستثنى وغيره
بمعرف مفهومه ولا يضر في الاتصال عدم دخول المستثنى في الحكم وقوله وباعتبار
كون الحكم منصباً على غير المستثنى لم ينافض آخر الكلام أوله أى لانه لا يحصل
تناقض الا اذا كان الحكم على جميع افراد المستثنى منه حتى المستثنى فيحكم على
المستثنى فيحكم بنقض الحكم الاول كما تقدم توضيحه (قوله ومعنى كون المستثنى خارجاً
من المستثنى منه باعتبار الحكم ملاحظة خروجه أولاً الخ) فيه مسامحة لان الملاحظة
ليست على ذلك المعنى بل سببه والخطب في ذلك سهل وقوله ولا يصير لفظ المستثنى
منه بهذه الملاحظة غير شامل الخ أى بل هو شامل له باعتبار مفهومه وان كان خارجاً
منه باعتبار الحكم كما هو واضح (قوله الا اذا كان الحكم على جميع الافراد) أى
وليس كذلك بل الحكم على غير المستثنى فلا يلزم التناقض كما تقدم توضيحه (قوله
فان قلت يرد الخ) توضيح هذا الايراد ان يقال ان قولك يجب ان ينوى المستثنى
خروج المستثنى من المستثنى منه فلا يكون الحكم وهو النفي عاماً بل خاصاً بغير المستثنى
يرد عليه قولهم ان الكلمة المشرقة من عموم السلب لان الظاهر منه عموم النفي وشموله
لكل فرد حتى المستثنى وحاصل الجواب اما ان يقال مرادهم بالعموم عمومهم لغير
المستثنى الخ واما ان يقال المراد عام لولا الاستثناء (قوله حكماً) الاظهر انه منصوب
على التمييز أى خارجاً من جهة الحكم لا على نزع الحافض لانه مما عاين وان كثرت
عبارات المؤلفين (قوله من عموم السلب) من اضافة الصفة للموصوف أى السلب
العام أى الشامل لجميع افراد الحكم عليه ثم اعلم ان عندهم عموم سلب وسلب
عموم والفرق بينهما انه ان تقدمت اداة النفي على اداة العموم كما أخذ كل
الاراهم فالثاني وان تقدمت اداة العموم على اداة السلب ككل الدراهم لم آخذ
فالاول اذا علمت ذلك علمت ان قولهم لا اله الا الله من عموم السلب ليس من المصلحة
عليه لما تقدم في الفرق من ان عموم السلب هو ما تقدمت اداة العموم فيه على
اداة السلب وليس هنا كذلك (قوله لانها لا تكون الخ) عليه ليرد وقوله الا اذا
كان المستثنى الخ هذا بحسب الظاهر قبل الجواب (قوله قلت الخ) ذكر جوابين

فرد غير المستثنى أو يقال في الجواب انها من عموم السلب لولا الاستثناء

فعلى

فعلى الاول يكون العموم متحققا لكن في غير المستثنى وعلى الثاني يكون
العموم غير متحقق لان الاستثناء منع العموم فبقي من عموم السلب لولا الاستثناء
(قوله هذا) معمول لمحذوف أى افهم هذا (قوله وقال بعضهم الخ) مقابل لقوله
قولهم لا اله الا الله من عموم السلب (قوله ونفى الشمول) تفسير لسلب العموم
(قوله ومراده) بالواو وهي أولى من الفاء لانها لا تحمل لها (قوله أى بعد ان كان
الخ) فيه نظر لما عرفت مما تقدم انه يجب ان ينوى المستثنى خروج المستثنى من
المستثنى منه فالنفي ليس مسلطا الاعلى غير المستثنى وليس عاماله وغيره ثم سلبته
الافاية الامر ان الاقرينة على المراد وقد يجب بان ذلك بحسب ظاهر اللفظ قطع
النظر عن نية المستثنى خروج المستثنى من المستثنى منه فان ظاهر اللفظ العموم
وقد سلبته الاظهار والافتقار عرفت انها قرينة على المراد فتأمل وليس مراده سلب
العموم المصطلح عليه وكذلك ليس مراده من قال ان الكلمة من عموم السلب انها من
عموم السلب المصطلح كما تقدم التنبيه عليه (قوله لانه لا يصح هنا) أى لان ضابط
سلب العموم المصطلح عليه ان تقدم اداة النفي على اداة العموم كما يؤخذ مما تقدم
فيكون السلب المستفاد من اداة النفي متوهم على اداة العموم وليس هنا كذلك
لان المراد ان النفي بعد ان كان عاما بحسب الظاهر سلبته الا كما ذكره الشيخ وهذا
غير ما ذكر في الضابط السابق (قوله تنبيهات) جمع تنبيه والتنبيه لغة مطلق
الابقاظ واصطلاحا عنوان البحث الاحق بحيث يعلم من الكلام السابق اجمالا والا
كان تأكيدها لتنبيهها والمراد هنا المعنى اللغوي لانه هو الذى يظهر في التنبيهات
الثلاثة بخلاف المعنى الاصطلاحي تأمل (قوله وهو المراد هنا) أى في الكلمة
المشرفة فعنى لا اله الا الله أى لا اله يمكن أى غير متمنع الا الله فانه يمكن أى غير متمنع
فقد اتفق عدم امتناع غير الله واذا اتفق عدم امتناعه ثبت امتناعه وهو المقصود
(قوله فعنى الخ) تفرس على قوله وهو المراد هنا وقوله غير متمنع وجوده صادق
بوجوب وجوده وجوازه لكن المراد الوجوب كما أشار اليه بقوله وهذا الخ (قوله الا
ان المراد) أى لكن المراد فالأعني لكن (قوله وبهذا المعنى) أى الذى هو
عدم الامتناع وقوله أى غير متمنع وجوده صادق بالجائز والواجب والواقع انه جائز
(قوله ويطلق الامكان الخ) الخاصل ان الامكان عند المناطقة قسمان امكان عام
وامكان خاص فالاول هو سلب الضرورة عن الطرف المخالف أى نفي الوجوب عن
الطرف المخالف لمناطقة به دون الموافقة واذا قلت مثلا الله موجود بالامكان العام
كان له طرفان طرف موافق لمناطقة به وطرف به مخالف له فالموافق ثبوت الوجود
لله والمخالف عدمه والمعنى عدم وجوده تعالى ليس بواجب وهذا يصدق بالمستحيل
والجائز والواقع انه مستحيل في هذا المثال واذا قلت زيد موجود بالامكان العام كان
مثل المثال المتقدم الا ان الطرف المخالف هنا اذا سلبت عنه الوجوب يكون صادقا
بالجائز والمستحيل والواقع انه جائز والثاني هو سلب الضرورة عن الطرفين الموافقة

هذا وقال بعضهم انها من
سلب العموم ونفى الشمول
ومراده ان السلب انتقض
بالأى بعد ان كان النفي
عاما سلبته الا وليس مراده
سلب العموم المعطى عليه
لانه لا يصح هنا (تنبيهات)
الاول الامكان يطلق على
عدم الامتناع وهو المراد
هنا فعنى الله يمكن غير متمنع
وجوده وهذا وان صدق
بالجواز الا ان المراد منه
الوجوب وبهذا المعنى يصح
ان يقال زيد يمكن أى غير
متمنع وجوده ويطلق
الامكان عند المناطقة على
سلب الضرورة

الاثنين فى المعنى واحد
فيهذا المعنى مع اطلاق
الامكان العام على ما هنا
ومحل الاستدراك انه نظر
لابدان يكون أمرا زائدا
على القضية انتهى

أى الوجوب عن الطرف
المخالف للناطق به مثلا
الله موجود بالامكان العام
فالطرف الموافق للناطق
به ثبوت الوجود ولا يتسلط
الامكان عليه والطرف
المخالف عدم الوجود وهو
مضرب الامكان فالمعنى
حيث عدم وجوده تعالى
ليس بواجب فيصدق
بالتجيز والاستحبال والواقع
أنه مستحيل وهذا يسمى
الامكان العام ويطلق
الامكان أيضا على سلب
الضرورة عن الطرفين
معا الموافق للناطق به
والمخالف له ويسمى هذا
بالامكان الخاص مثلا اذا
قلت ز يد موجود بالامكان
الخاص كان المعنى وجوده
ليس بواجب وعدمه ليس
بواجب ولا يصح كل من
المعنيين هنا لان الامكان
بقسميه وصف للنسبة فى
القضية فلا بد ان يكون
لفظ الامكان غير المحمول فلا
يقال اذا كان المعنى لاله
يمكن الاله فانه يمكن ان

والمخالف فاذا قلت زيد موجود بالامكان الخاص فقد سلبت الوجوب عن الطرفين
فكانك قلت ثبوت وجوده ليس بواجب وعدم وجوده ليس بواجب أى بل الواقع انه
جائز تأمل (قوله أى الوجوب) تفسير للضرورة فهى هنا بمعنى الوجوب (قوله
فالمعنى حيثئذ) أى حين اذ كان لا تسلط له على الطرف الموافق وكان الطرف
المخالف هو مضرب الامكان (قوله وهذا يسمى الخ) اسم الاشارة عائدا على الامكان
المفسر بسلب الضرورة عن الطرف المخالف والمسمى هو الامكان المفسر بسلب
الضرورة الخ والاسم امكان عام (قوله ويطلق الامكان) أى عند المناطقة وقوله
أيضا أى كما أطلق أولا على سلب الضرورة عن الطرف المخالف فتحصل ان الامكان
يطلق على سلب الضرورة عن الطرفين المخالف ويطلق على سلب الضرورة عن
الطرفين فهما قسمان للامكان كما هو واضح (قوله ويسمى هذا) الاشارة عائدة
على الامكان المفسر بسلب الضرورة عن الطرفين نظير ما مر (قوله مثلا اذا قلت
الخ) هذا المثال صالح لان يكون من الامكان الخاص كان تقول زيد موجود
بالامكان الخاص كما مثل ولان يكون من الامكان العام كان تقول زيد موجود
بالامكان العام كما مر آنفا وكذا كل مثال صالح لان يكون مثالا للامكان الخاص
بخلاف الله وجوده فهو يصلح لان يكون مثالا للامكان العام ولا يصلح ان يكون
مثالا للخاص لانه سلب الضرورة عن الطرفين ولا يصح سلبها عن الطرف الموافق فى
نحو هذا المثال فكل مثال صالح للخاص صالح للعام ولا عكس وهذه حكمة تسهية عاما
وتسمية الثانى خاصا أى لان الاول قد انفرد وانفرد هو العام (قوله كل من
المعنيين) أى اللذين هما سلب الضرورة عن الطرفين المخالف المسمى بالامكان
العام وسلب الضرورة عن الطرفين المسمى بالامكان الخاص (قوله وصف للنسبة
الخ) الحاصل ان القضية مركبة من أجزاء أربعة موضوع ومحمول ونسبة كلامية
ونسبة خارجية وذلك كزيد موجود فال موضوع هو زيد والمحمول هو موجود والنسبة
الكلامية ثبوت الوجود لزيد والنسبة الخارجية وقوع هذا الثبوت فالامكان وصف
للنسبة التى هى الثبوت وهذا لا يتأتى الا اذا تمت القضية بغير لفظ الامكان كالمثال
المتقدم وليس كذلك هذا فلا يصح ان يكون واحدا منهما ما لكون الامكان هنا هو
المحمول بل هو قسم مستقل ويتوحد من كلام شيخ شينا انه يقال له ٢ امكان عام لكن
غير العام عند المناطقة لان كونه وصفا للنسبة زائدا عليها اصطلاح لم فقط والله الموفق
(قوله فلا بد ان يكون غير المحمول لفظ الامكان) هذا أصل النسخة فيقرأ غير
بالنصب خبر يكون مقدا ولفظ بالرفع اسمها مؤخر السكن قال الشيخ الاحسن ان
نص لم بتقديم لفظ الامكان على لفظ غير يقال فلا بد ان يكون لفظ الامكان غير المحمول
(قوله فلا يقال الخ) أى فلا يشك تقدير الامكان بأن الامكان لم يقع وصفا للنسبة
بل وقع محمولا وليس الامكان المتعارف كذلك لما عرفت من ان هذا غير امكان
المناطقة بقسميه وان هذا قسم مستقل برأسه هذا هو الذى انحط عليه كلامهم والله

كما وقع محمولا هذا لا وصفه لانه سببه وان النسبة التى هو وصفها لما علمت ان المراد بالامكان هنا عدم الامتناع الموفق

الموفق (قوله الثاني) أى من التنبيهات الثلاثة (قوله العلم الشخصي) معنى بذلك لأن الواضع يلاحظ في حالة الوضع مشخصات الموضوع له أى معيناته عن غيره من طول أو قصر وسواد أو بياض وغير ذلك مثال ذلك أن يستخصر شخص ذات زيد مثلاً مستخصراً مشخصاته ثم يضع لفظ زيد بآراء هذا المعين (قوله ما وضع لعين) خرج بذلك النسكرة كرجل فأنها وضعت للفرد المنتشر وخرج أيضاً اسم الجنس كذئب وأسدفانه موضوع للحقيقة المعينة ذهناً من غير اعتبار التعيين وقال بعضهم وعزاه للأمدى وابن الحاجب أن اسم الجنس هو النسكرة أى فيكون موضوعاً للفرد المنتشر كالنسكرة (قوله في الخارج) خرج بذلك علم الجنس ككاسامة فإنه موضوع للحقيقة المعينة ذهناً لا خارجاً مع اعتبار التعيين وهل التعيين جزء من المفهوم أو شرط قولاً قال الشيخ العدوي سمعت من بعض المشايخ أن التعيين جزء من بعض أخواني فسدوا الذى فى ابن قاسم على المحلى التردد فى كونه جزءاً أو قدراً واختار بعضهم الثانى والحاصل أن لهم أربعة ألفاظ العلم الشخصي والنسكرة واسم الجنس وعلم الجنس وحاصل الفرق بينهما أن العلم الشخصي ما وضع لعين فى الخارج والنسكرة ما وضع للفرد المنتشر واسم الجنس ما وضع للحقيقة المعينة من غير اعتبار التعيين وأن علم الجنس ما وضع للحقيقة المعينة مع اعتبار التعيين فإن قيل ما الدليل على اعتبار هذه الأمور حالة الوضع أوجب بأنه أن قلنا أن الواضع غير الله فلا يبعد نقل هذه الاعتبار عنه وإن قلنا أنه هو الله فيمكن أنه أطلع عليها بوحى أو إلهام (قوله غير متناول ما أشبهه) الظاهر أن كونه غير متناول ما أشبهه ناشئ عن اعتبار التعيين فالعبد الأصلى هو اعتبار التعيين ويخرج به النسكرة واسم الجنس كما تقدم (قوله والعلم بالغلبة الحقيقية) سميت حقيقية لحقيقة ما سبق استعماله فيما غلب عليه وفى غيره (قوله وبالتقديرية) سميت بذلك لكون استعماله فى غير ما غلب عليه مقدراً بالحاصل أن الغلبة الحقيقية هى التى سبقت بالاستعمال والتقديرية هى التى سبقت بالوضع فقط لكن يقدر الاستعمال فى أفراد الموضوع له لاقتضاء القياس ذلك (قوله فقال الجمهور) أى فأقول قال الجمهور لأن قول الجمهور ليس مرتباً على معرفة ذلك فلا يصح أن يكون جواباً وانما المترتب حكايته قول الجمهور المذكور والآخر فى ذلك سهل (قوله علم الخ) أى فعنى اللفظ الشريف لا يقبل التعدد (قوله وإن كان هذا لا يقال إلا فى مقام التعليم) لأنه يتوهم من شخصى الشخص الجسمانى وهو مستحيل عليه تعالى ولذلك منعوا أن يقال فى قولك الله قادر قضية شخصيته ويتوهم من جزءه أن له جنساً اندرج فيه تعالى الله عن ذلك علواً كبيراً (قوله وقال البيضاوى الخ) هذا مقابل لكلام الجمهور (قوله بالغلبة التقديرية) أى لأنه لفظ عام لم يستعمل إلا فى فرد (قوله وعلى ذلك) أى علل كونه علماً بالغلبة التقديرية (قوله حصول معنى الاشتقاق بينه وبين الله) أى وجود معنى الاشتقاق بين اللفظ الشريف وبين الله بفحركات بمعنى عبد كما سبكه (قوله وهو)

الثانى العلم الشخصي
ما وضع لعين فى الخارج
غير متناول ما أشبهه
والعلم بالغلبة الحقيقية
لفظ عام غلب على فرد بعد
الاستعمال فيه وفى غيره
بمحيط صار لا يطلق على
غير هذا الفرد كالنجم فإنه
اسم للثريا وغيرها ولكن
يطلق على كل فرد غلب
على الثريا فصار إذا قيل
النجم لا يفهم منه إلا الثريا
و بالغلبة التقديرية لفظ
عام لم يستعمل إلا فى فرد من
أفراده إذا عرفت هذا فقال
الجمهور اللفظ الشريف علم
شخصى جزئى وإن كان
هذا لا يقال إلا فى مقام
التعليم وقال البيضاوى
يحتل أن يكون علماً بالغلبة
التقديرية وعلى ذلك بامر
ثلاثة الأول حصول معنى
الاشتقاق بينه وبين الله وهو

التوافق في اللفظ والمعنى
 أى أن حروف الله هي حروف
 الله والمعنى واحد لان معنى
 لفظ الجلالة ومعنى الله - عبد
 بحق فتوافقاى المعنى أى
 فوجود معنى الاشتقاق
 المذكور دليل على انه علم
 بالغلبة التقديرية ورده
 الشهاب المولى بان هذا
 المعنى أهنى التوافق في
 اللفظ والمعنى موحود في
 الاعلام الشخصية مثلا
 اذا معى شخص حجة الاسلام
 وكان في الواقع كذلك فقد
 حصل التوافق بينه وبين
 المعنى الاضافى الذى هو
 الاصل في اللفظ والمعنى
 المراد منه أى فلم يلزم
 من التوافق المذكور نفي
 العلمية الشخصية ورده شيخنا
 بان هذا انما يتجبه الرد على
 البيضاوى لو كانت العلمية
 محققة أى والواقع ليس
 كذلك لان الفرض انالم
 نتحقق انه علم بالوضع بل
 يحتمل ان يكون علما بالغلبة
 التقديرية اه المراد منه
 وفيه ان ما قاله الشهاب رد
 للدليل فكأنه يقول تخلف
 المدلول عن الدليل في
 الاعلام الشخصية اه

أى معنى الاشتقاق وقوله التوافق في اللفظ والمعنى أى في أصل المادة وأصل المعنى
 فاصل المادة هي حروف الله وان كان في اللفظ الشريف زيادة حروف وأصل المعنى
 العبادة بحق وان كان معنى الله عبد بحق ومعنى الله المعبود بحق فقوله أى ان حروف
 الله هي حروف الله أى أصل حروف الله هي حروف الله وان كان في الله زيادة حروف
 (قوله والمعنى واحد) أى بالنظر لان كلامهم ما يفهم منه العبادة بحق وان كان معنى
 الله المعبود بحق ومعنى الله عبد بحق كما يعلم ذلك من قوله لان معنى لفظ الجلالة الخ
 (قوله ومعنى الله عبد بحق) ضطه بعض المحققين بفتح الهمزة واللام والهاء وبفتح
 العين والباء والدال ذكره في حاشيته على شرح السنوسى للصغرى واما الله بكسر
 فعماء تحبوت بعد (قوله فتوافقاى المعنى) تفريع على التعليل قبله وقد علمت
 المراد بالمعنى وهو العبادة بحق (قوله أى فوجود الخ) بيان لخاص معنى كلام
 البيضاوى (قوله ورده الشهاب المولى) أى رد ما ذكره البيضاوى من ان
 وجود التوافق بينه وبين الاصل في اللفظ والمعنى دليل على انه علم بالغلبة التقديرية
 (قوله مثلا) أى أمثل مثلا (قوله فقد حصل التوافق بينه الخ) التوافق في
 اللفظ ظاهر واما التوافق في المعنى فلان معناه الاضافى انه يحتج به في الدين وهذا
 المعنى ملاحظ الآن (قوله أى فلم يلزم الخ) أى وكلام البيضاوى يدل على ان
 موافقته في معنى الاشتقاق يلزم منها نفي العلمية الشخصية حيث جعلها أعنى
 الموافقة على لكونها علما بالغلبة التقديرية (قوله ورده شيخنا الخ) أى رد الشيخ
 المولى والخاصل أن البيضاوى قال يحتمل أن يكون اللفظ الشريف علما بالغلبة
 التقديرية وعلمه بوجود معنى الاشتقاق بينه وبين مادة الورده الشهاب المولى
 وحاصل رده اننا وجدنا اعلاما شخصية موجودة فيها معنى الاشتقاق فلا تنافي بين معنى
 الاشتقاق والعلمية الشخصية ورد الرد الشيخ الامير وحاصل رده للرد ان شغل كون
 معنى الاشتقاق لا ينافي العلمية الشخصية اذا تحققناها كما مثل هو عند مرا جعتنا
 له بقوله كان معى اب مثلا ابنه بجفرتنا حسنا وقال اننا لاحظت الحسن الذى هو
 متصف به فلا ينافي معنى الاشتقاق في هذه العلمية الشخصية فلو تحققنا ان الله علم
 بالوضع لم يأت التناقى المذكور ومع الرد من الشهاب المولى والواقع انالم نتحقق بل
 يحتمل أن يكون علما بالغلبة وان يكون علما شخصيا واذا كان أمر المحقق لا وجود فيه
 معنى الاشتقاق نظر الى معنى الاشتقاق وكان أمر اكليا ثم صار علما بالغلبة
 التقديرية (قوله لان الفرض الخ) أصل النسخة لان الفرض أن البيضاوى
 قال يحتمل ثم أمر الشيخ باصلاحها الى هذه العبارة وهي لان الفرض انالم نتحقق انه
 علم بالوضع بل يحتمل الخ (قوله وفيه الخ) غرضه بهذا تقوية رد الشيخ المولى
 لكلام البيضاوى وقوله فكأنه يقول تخلف المدلول وهو صكونه علما بالغلبة
 التقديرية عن الدليل وهو الموافقة في معنى الاشتقاق في الاعلام الشخصية
 لكن بعد تقرير كلام الشيخ المحقق كما تقدم لا يرد هذا لانه انما جعل معنى الاشتقاق

علمه ومنظور اليه عند الاحتمال واما عند تحقق العلية الشخصية فلا يلتفت له حتى يقال تخلف المدلول عن الدليل والله أعلم بالحقائق (قوله الثاني انه لو كان الخ) أى الثاني من الامور الثلاثة التى علل بها البيضاوى وحاصله انه لو كان أى اللفظ الشريف علما شخصيا لما أفاد ظاهر قوله تعالى وهو الله فى السموات وفى الارض معنى محجبا لايهامه للجهة والحلول والله مترو عن ذلك بخلاف ما لو كان معناه المعبود بحق فانه لا يومهم نقضا واعراب الآية الشريفه الغمير مبتدأ والله خبره فى السموات وفى الارض متعلق باللفظ الشريف باعتبار معناه فى الأصل والمعنى وهو المعبود بحق فى السموات وفى الارض لاهيريه ومتعلق بقوله يعلم سر كم وجهر كم والجملة خبر ثان أو اللفظ الشريف يدل من الغمير وجملة يعلم سر كم وجهر كم خبر ولا يصح أن يكون فى السموات وفى الارض متعلقا بسر كم وجهر كم لانه مصدر وصلته لا تتقدم عليه اه ملخصا من تفسير البيضاوى وغالبه فى الخطيب (قوله وهو باطل جزما) أى لان الجار والمجرور متعلق باستقرار عام أى الذات الغيبية كائنه ومستقره فى السموات وفى الارض مثل قولك زيدى الدار أى ذاته مستقره فيها وهذا باطل جزما لايهامه ما تقدم تعالى الله عن ذلك علوا كبيرا (قوله متعلق يعلم سر كم وجهر كم) أى كما قاله الزجاج وهو أحد الاوجه المتقدمة أى واذا كان كذلك فقد أفادت الآية معنى محجبا لان المعنى وهو الذات الغيبية يعلم سر كم وجهر كم فى السموات وفى الارض (قوله وهو وجيبه) أى محجبه وانما كان تعلق الجار والمجرور باللفظ الشريف هو الظاهر لان فى تقدير المتعلق كأن يقال انه متعلق بمحذوف والتقدير وهو معبود فى السموات وفى الارض نكلفوا الأصل عدم التكلف وكذلك جعله متعلقا يعلم سر كم وجهر كم لانه عليه يكون فى الكلام تقديم وتأخير والأصل عدم التقديم والتأخير (قوله الثالث ان ذات الله الخ) أى الثالث من الامور الثلاثة التى علل بها البيضاوى وحاصله على وجه واضح ان ذات الله من حيث هي غير معقولة للبشر أى ان البشر لا يفهمون ولا يدركون حقيقة ذات الله تعالى اذ لا يعلم حقيقته الا هو تعالى واذا كانت ذات الله غير معقولة للبشر فلا يمكن أن يدل عليها بلفظ أى لا يمكن أن يضع البشر عليها علما شخصيا يدل عليها لان العلم الشخصى يقتضى ان الواضع يعلم الموضوع له بالحقيقة فلو كان اللفظ الشريف علما شخصيا لاقتضى ان البشر يعلمون ذات الله بالسكنه والحقيقة وهذا باطل اذ علم البشر لسكنه ذاته وحقيقتها مستحيل بل انما تعلم ذاته بصفاته فسد ذلك على ان اللفظ الشريف علم بالغلبة التقديرية هذا هو الظاهر فى تقرير كلام البيضاوى وسيأتى رده بأن الواضع هو الله تعالى وعلى تسليم ان الواضع البشر فلا نسلم أن الواضع يتوقف على علمه بالسكنه والحقيقة بل يكفي العلم بالموضوع له بوجهما كما سيظهر لك (قوله أى بقطع النظر عن أوصافها) فهى معقولة للبشر بوجهها لا بالسكنه والحقيقة كما تقدم (قوله أى لا يمكن أن يستعمل فيها أحد لفظا الخ) تبسيع شيخه حيث حمل كلام البيضاوى على الدلالة حالة الاستعمال وأنت خير

الثاني انه لو كان اللفظ علما
شخصيا لم يفد ظاهر قوله
تعالى وهو الله فى السموات
وفى الارض معنى محجبا
أى لان المعنى حينئذ
والذات المعينة فى السموات
وفى الارض وهو باطل ورده
الشهاب المولى بان الجار
والمجرور متعلق يعلم سر كم
وجهر كم قال شيخنا وهذا
لا يحتاج له بعد قول البيضاوى
ظاهر قوله تعالى الخ وهو
وجبه الثالث ان ذاته تعالى
من حيث هي أى بقطع
النظر عن أوصافها غير
معقولة للبشر فلا يمكن أن
يدل عليها بلفظ أى لا يمكن أن
يستعمل فيها أحد لفظا لعدم
علمها

ورده الشهاب أيضا بان
الواضع هو الله تعالى قال
شيخنا وهذا الردمه سهو
لان كلام البيضاوى في
الدلالة حال استعناك فكيف
يرد عليه بان الواضع الله
بعد قوله ذات الله لا يمكن
ان يدل عليها فانت تراه قد
التفت للدلالة ولم يلتفت
للموضع ولولا التفت له لقال
لا يمكن أن يوضع لها نعم لو
رد على البيضاوى بأنه يمكن
أن يدل عليها لوجه ما بان
يتوصل في الدلالة عليها
بأوصافها المكان حسنا فان
قبل اذا كانت هي التي
جاءت الدلالة بسببها كانت
هي المستعملة فيها للفظ لا في
الذات قلنا لا يلزم من كون
الصفة جهة دلالة ان
تكون هي المستعمل فيها
اه بالمعنى الثالث قال
الشهاب المولى لو كان للفظ
الشريف علما بالغلبة
التقديرية لما أفادت الكلمة
المشرفة التوحيد اذ يصير
المعنى عليه لا اله الا هذا
الامر وهي تقيده اجماعا
من غير احتياج الى قرآن
أو عرف اه قال شيخنا
وهذا لا ينهض على البيضاوى

بأنه لو حمل كلام البيضاوى على هذا لم يلتم التعليل مع المعلل لان نظم الكلام
يصير حينئذ اللفظ الشريف علما بالغلبة التقديرية وليس موضوعا على وجه كونه
علما بخصيصا لانه لا يمكن أن يستعمل البشرى الذات الا قدس لفظا وهذا بعيد وانما
المناسب تقريره على ما تقدم ثم رأيت في كلام المنلوى في شرحه الكبير على الجامع
الصغير ما يبرح بما قلناه ونصه واستظهر القاضى يعنى البيضاوى أنه أى اللفظ
الشريف وصف غلب عليه تعالى بحيث لم يستعمل في غيره فصار كالعلم لا علما لان
ذاته غير معقولة لنا فلا يمكن الدلالة عليه بلفظ ولانه لودل على مجرد ذاته المخصوصة لما
أفاد وهو الله في السموات وفي الارض معنى محبها تصدى جمع من أرباب الحواشى
لدفعه اما الاول فلان علم الواضع عند الوضع بكنه حقيقة الموضوع له وملاحظة تشخيصه
لا ضرورة لازومه بل يكفي ملاحظة انحصار ذلك الوجه في الخارج فيه بدليل ان الاب
يضع علما للولد قبل رؤيته ولو سلم فلا مانع من كون الواضع هو الله ثم عرفنا اياه الى
آخر عبارته فانت تراه قد وافق الشيخ المنلوى في الرد على البيضاوى في هذا الثالث
فيؤخذ منه تقرير كلام البيضاوى كما تقدم لا كما قال شيخ شيخنا قائل (قوله ورده
الشهاب بان الواضع هو الله) أى وكلام البيضاوى مبنى على أن الواضع البشر
فرد بان الواضع هو الله تعالى فلا اشكال حينئذ قال الشهاب وأيضا يكفي في الوضع
الشعور أى سلما ان الواضع البشر لكن لا نسلم ان الواضع يتوقف على العلم بالسكنه
والحقيقة بل يكفي فيه الشعور وهو رد وجهه وقد تقدم في كلام المنلوى ما يوافق
(قوله قال شيخنا الخ) مبنى على ما فهمه من أن كلام البيضاوى محمول على الدلالة حالة
الاستعمال وأما على ما تقدم فلا يحسن الرد بما ذكره (قوله فانت تراه قد التفت الخ)
أقول مراده الدلالة بالوضع لاجل أن يلتم التعليل مع المعلل (قوله نعم لورد الخ) هذا
مبنى على ما فهمه أيضا أى اننا لا نسلم انه لا يدل عليها بلفظ أصلا بل يمكن أن يدل عليها
بوجه ما (قوله فان قيل الخ) هذا السؤال لا يتوهم أصلا اذ من المعلوم ان الموصل
لدلالة اللفظ على الذات لا يكون هو المستعمل فيه اللفظ بل المستعمل فيه نفس الذات
(قوله انتهى) أى كلام الشيخ (قوله الثالث) أى من التنبيهات (قوله قال الشهاب
المولى) أى رد على البيضاوى (قوله اذ يصير الخ) علة لعدم أفادة الكلمة المشرفة
التوحيد حينئذ والكلمة تحتمل الكثرة فلا يستفاد ان المتكلم موحد زاد يس ولم
التناقض أيضا لانه اثبات للشي بعد نفيه قال بعض المحققين فان قلت هل التناقض
هنا بين مفردين أو بين قضيتين قلت بين قضيتين احدهما كونه كورة والاخرى نابت
لا متابها ثم قال واعلم ان التناقض اغايلزم على قول من يرى ان الاستثناء من النفي
ايجاب اما على قول من يرى ان ما بعد الاستكوت عنه فلا يلزم عليه التناقض اه
وهو كلام نفيس (قوله وهو تقيده اجماعا) أى فلم يصح كون اللفظ الشريف علما
بالغلبة التقديرية بل هو علم على ذات مولانا بل وعز لا يقبل الاشتراك ولا التعدد
(قوله من غير احتياج الى قرآن أو عرف) أى فهذه اذ يقتضى ان اللفظ الشريف علم

شخصي جزئي لانه لو كان علما بالغلبة التقديرية لكان كليا فتتوقف دلالاته على خصوص ذاته تعالى على قرآن كقرينة حال المتكلم من كونه موجدا أو عرفا كان اشهر في العرف دلالاته على خصوص ذاته تعالى وسيأتي رد ذلك بأنه لا يحتاج الى قرآن ولا لعرف على فرض كونه علما بالغلبة التقديرية لان عرق الشركة انقطع بالغلبة فتدبر (قوله لان عرق الشركة انقطع) أي فصلا لا يفهم من اللفظ الشريف الا الذات الاقدس وان كان كليا بحسب الاصل قبل الغلبة فتفيد الكلمة المشرفة حيثئذ التوحيد فلا يرد ما قاله الشهاب مع ان البيضاوي ذكر هذا البحث في التفسير ورده بهذا وقوله من غير احتياج الى قرآن أو عرف غير محتاج اليه أي وكلامه مبوهم انه يلزم على جعل اللفظ الشريف علما بالغلبة التقديرية ان الكلمة المشرفة لا تفيد التوحيد الا بالقرآن أو بالعرف فيرد بأن أفادته من غير احتياج الى قرآن أو عرف لانه لما قطعت الغلبة عرق الشركة وصار لا يفهم منه الا الذات الاقدس أفادت الكلمة المشرفة التوحيد (قوله على اننا لنسلم نفي العرف الخ) أي فلا يضر الاحتياج اليه في الخطابات وذلك كما اذا قال شخص عندي دابة وفهم منها بواسطة العرف ذات الاربع وان كانت في الاصل كل مادب على وجه الارض وعلى فرض كون اللفظ علما بالغلبة التقديرية وفهم منه الذات الاقدس بواسطة العرف فلا يضر تأمل (قوله في الخطابات) المراد بالخطابات الكلمات التي يقع الخطاب بها (قوله استثناء الشيء من نفسه) أي لانه قد استثنى المعبود بحق من المعبود بحق فان المعنى حيثئذ لا معبود بحق الا المعبود بحق وسيأتي رد ذلك (قوله اذا أريد بالاله المعبود بحق) اعلم اني تتبع عبارات كثيرة فوجدت فيها كلها تفسيره في الكلمة الشريفة بالمعبود بحق ما عدا عبارة الاستثنى المتقدمة قال بعض المحققين تفسر الاله بالمعبود بحق تفسيره بحسب المقام وأما بحسب الوضع فعناه المعبود مطلقا لانه مأخوذ من اله اذا عبد (قوله وقال غيره الخ) ما قاله هذا الغير من اللزوم ناشئ من تفسير الاله بطلق المعبود وليس ناشئا من قول البيضاوي ان اللفظ الشريف علم بالغلبة التقديرية كما توهمه العبارة بل متى فسر الاله بالمعبود مطلقا لم عليه ذلك على ما يأتي سواء جرينا على ان اللفظ الشريف علم بالغلبة التقديرية أو علم بالوضع (قوله قد عرفت رده الخ) لم يعلم الا رد ما قاله الشهاب من انه يلزم استثناء الشيء من نفسه ولم يعلم رد ما قاله غيره من لزوم الكذب اذا أريد بالاله مطلق المعبود كما يستفاد من قوله فلم يزل استثناء الشيء من نفسه وتوضيح رد ما قاله الشهاب انه لا يلزم استثناء الشيء من نفسه الا لو نظر الى الاصل قبل الغلبة وليس كذلك بل الاستثناء بالنظر الى ما بعد الغلبة وقد قطعت الغلبة عرق الشركة فصار معنى الكلمة المشرفة لاله الا الذات الاقدس وهذا ليس فيه محذور وأما رد ما قاله غيره من لزوم الكذب فهو انه على تسليم ان يراد مطلق معبود فلا كذب لتزيل الآلهة العبادة بباطل منزلة المعبود كما يستفاد ذلك من عبارة الاستثنى (قوله فلا يلزم استثناء الشيء من نفسه) أي فتم القول بأن اللفظ

لان عرق الشركة انقطع بالغلبة وقوله من غير احتياج الى قرآن أو عرف غير محتاج اليه لان هذا ليس من باب الاحتياج الى قرآن أو عرف لما عرفت من ان الغلبة تقطع عرق الشركة على اننا لنسلم نفي العرف العام في الخطابات قال الشيخ الملوي ولا يلزم عليه أي على جعله علما بالغلبة التقديرية استثناء الشيء من نفسه اذا اريد بالاله المعبود بحق وقال غيره يلزم الكذب اذا اريد بالاله مطلق معبود وقد عرفت رده عما سبق من ان الغلبة قطعت عرق الشركة فلم يلزم استثناء الشيء من نفسه اه

الشرىف علم بالغلبة التقديرية لكن عرفت عاتقد ان المرجح عند الجمهور ان اللفظ
الشرىف علم على الذات الاقدس لا يقبل معناه التعذر وعرفت ان المراد من الاله في
الكلمة المشرقة المعبود بحق لا مطلق معبود واعلم ان الاعتبار بالمقدرة في هذه
الكلمة باعتبار معنى المستثنى منه والمستثنى أربعة لانهم ما آمنوا بكونا كليين أو
جزئيين أو يكون الاول جزئيا والثاني كلياً أو العكس بان كل الاول كلياً والثاني
جزئياً والثلاثة الاول باطله والاخير اعني كون الاول كلياً والثاني جزئياً فيه تفصيل
فان كل المراد بالاله مطلق المعبود فلا يصح ما يلزم عليه من الكذب الا ان يجاب
بالتنزيل المار وان كل المراد بالاله المعبود بحق صح فلا يصح من هذه الاقسام الا
ان يكون الاله كلياً بمعنى المعبود بحق والاسم العظيم علم على الذات الاقدس والمعنى
على هذا المستحق للعبادة موجود الا ذات مولانا جل وعز اهـ ملخصاً من شرح
السوسى للصغرى فهذا هو المعول عليه * (قوله خاتمة) هي لغة ما يجتمع به الشيء
واصطلاحاً الالفاظ المخصوصة الدالة على المعاني المخصوصة على وجه مخصوص كبقية
أسماء التبراجم بكسر الجيم والمراد بها جملة الالفاظ للذ كورة من قوله قد عرفت
الخ وسميت خاتمة لانها ختمت الرسالة (قوله ان الاعراب الذي سبق الخ) هو ان اللفظ
الشرىف بدل من الضمير المستتر في الخبر فيكون مرفوعاً وأنه منصوب على الاستثناء
(قوله وقال بعضهم) نفسه شيخ شيعتنا الى الزنجشري قال به من المحققين لكن لاني
كشافه بل في تأليف آخر مفرد متعلق بكلمة الشهادة فزعم فيه ان أصل التركيب
الله اله وهذا لا يفيد نفي الألوهية عن غير الله تعالى فلما احتج بقصر الألوهية على الله
أتى بطريق الحصر وهي لا والا ومن المعلوم انه في حالة القصر بالاي قدم المحصور عليها
ويؤخر المحصور فيه بعدها فلما فعل ذلك في هذا التركيب صار لا اله الا الله وحاصل
اعراب الكلمة المشرقة على هذا القول ان لانافية للجنس واله خبر مقدم مبني على
المنفوخ تركبه مع لاني محمل رفع والاداة حصر ملغاة لا عمل لها والله مبتدأ مؤخر
مرفوع بضمه ظاهرة (قوله ودخلت لا) أي على الخبر والأي على المبتدأ يقال يلزم
على هذا القول ان الخبر مبني مع لا وهي لا يبنى معها الا المبتدأ لان قول الزنجشري
مصرح بجواز بناء الخبر معها فلا يسم قولهم لا يبنى معها الا المبتدأ قال يس وانما لم يبن
معها الخبر عند تأخره لعدم اتصاله بها وتركيبه مع كون الاسم مركباً يؤدى الى تركيب
ثلاثة أشياء وجعلها شيئاً واحداً واعلم ان الاقوال في الكلمة المشرقة تسعة سبعة في
الرفع واثنان في النصب الاول ان اللفظ الشرىف بدل من الضمير المستكن في الخبر
وهذا قد ذكره الشيخ فيما مر الثاني انه بدل من اسم لا باعتبار محله قبل التامع وهذا
قد نقلته سابقاً الثالث انه مع الاصفة لا اسم لا باعتبار محله قبل دخول التامع
وذلك يكون الابعنى غير فهمي اسم لكن لم يظهر الاعراب عليها بل ظهر على ما بعدها
لكونها على صورة الحرف ذلك ذلك الشيخ عبد القاهر الجرجاني عن بعضهم
الرابع ان الاسم العظيم مرفوع باله وقد قرر ذلك بان اله بمعنى مألوه من اله أي عبد

* خاتمة * قد عرفت ان
الاعراب الذي سبق هو
اعراب الجمهور وقال بعضهم
ان الاسم الشرىف مبتدأ
واله خبر مقدم والاصل
الله اله ودخلت لا والا فائدة
الحصر انتهى

كل من اللغظين بفحاحات كما تقدم ضبطه فيكون الاسم العظيم مفعولا أقيم مقام
 الفاعل واستغنى به عن الخبر كما في قولك ما ضررب إلا العمران الخامس
 انه مع الاصفة لاسم لا باعتبار محله معها وتكون الابعنى غير أيضا السادس
 انه خبر وما قبله مبتدأ واختاره ناظر الجيوش والمعنى الإله الله وذخلة لا والافادة
 الحصر السابع ما أشار إليه الشيخ هنا بقوله وقال بعضهم الخ الثامن انه
 منصوب على الاستثناء وقد ذكره فيما سبق التاسع انه منصوب على كونه مع
 الاصفة لاسم لا باعتبار محله بعد دخولها فان اغتبرت القول بأن الاستثناء متصل
 أو منقطع أو لا متصل ولا منقطع كآب الاقوال أحد عشر (قوله وقد عرفت أيضا
 عما سبق ان النفي منصوب على المعبود بحق في الواقع) والمعنى انتفى المعبود بحق
 في الواقع إلا الله (قوله وليس منصبا على ما في أذهان الكفار) أى على المعبود
 بحق الذى في أذهان الكفار فيكون المعنى انتفى المعبود بحق في أذهان الكفار
 إلا الله وانما لم يصح ذلك لان المعبود بحق في أذهانهم كاللات والعزى ثابت لا يصح
 فنيه نعم استحقاقه العبادة الذى يزعمونه ويعتقدونه منفي في الواقع ولعل هذا هو
 المراد بالقبيل الذى أشار إليه الشيخ بقوله كما قيل فاذا حمل على أن النفي منصوب على
 استحقاقه العبادة صح ذلك لان المعنى حيثما استحقاك الإله العبادة الذى في ذهن
 الكافر منتفى في الواقع وهذا صحيح لا غبار عليه (قوله وحيثما لا يصح الحصر)
 أى وحيث اذ كانوا يقولون ان المعبودات بحق متعددة لا يصح حصر المعبود بحق في
 الله تعالى (قوله وتوجيه بعضهم انه منقطع) لم يصرح به فيما تقدم وانما فهم من
 كلامه فيما مر (قوله لا متصل ولا منقطع) بل هو واسطة قال يس وأما
 القول بأن الاستثناء هنا لا ينصف بالاتصال ولا بالانقطاع فلا وجه له فان كان
 لتوهم انه لا يقال ان المستثنى بعض المستثنى منه فقد صرحوا قاطبة بتجوير البدلية
 وانه بدل بعض والمراد أنه فرد من مفهوم المستثنى منه ولو نظر لمثل هذا المنع اطلاق
 لفظ الاستثناء لان معناه الاخراج وهو فرع قبول الدخول فاعرف الحق ولا تصغ
 لكل ما يقال اه (قوله بأنه لا ثالث للقسمين) أى المتصل والمنقطع اذ لو ثبت ثالث
 لكان واسطة والحق انه لا واسطة وهذا كله متعلق باعراب لا اله إلا الله وأما اعراب
 قولنا محمد رسول الله فظاهر اذهور كمن مبتدأ وخبر ومضاف إليه كذا قال
 السنوسى وعقبه بعض المحققين بأن في جعله المضاف اليه من الجملة نسجما لان الجملة
 مركبة من ركني الاستناد فقط وهما المبتدأ والخبر (قوله وصلى الله الخ) ختم الشيخ
 رسالته بالصلاة على النبي صلى الله عليه وسلم تبركا اذا ما ابتدئ بها كتاب وختم بها
 الا بوردك فيه وانتفع ببركة الصلاة على النبي صلى الله عليه وسلم (وقائدة) قال
 الشيخ المدائني في شرحه لمزب النووى قال البرهان اللغوي في آخر شرحه للزهره
 ومنها أى المسائل ان الانسان اذا أورد الصلاة والسلام عقب كمال كل عمل كما
 هنالكا ينبغي أن يقصد بهما الاتحصيل فضيلتهما والادخل في الكراهة وكذا أقولهم

وقد عرفت أيضا ما سبق
 ان النفي منصوب على المعبود
 بحق في الواقع وليس منصبا
 على ما في أذهان الكفار
 كما قيل اذ يصير المعنى عليه
 لا معبود بحق في أذهان
 الكفار إلا الله وهم
 لا يقولون بذلك اذ يقولون
 ان المعبودات بحق متعددة
 اه وحيثما لا يصح الحصر
 وعرفت ان الاستثناء
 متصل لا منقطع وعرفت
 توجيه المتصل وتوجيه
 بعضهم انه منقطع ولما رأى
 بعضهم التوجيهين قال ان
 الاستثناء في لا اله إلا الله
 لا متصل ولا منقطع ويرد
 بأنه لا ثالث للقسمين وصلى
 الله على سيدنا محمد النبي
 الامى وعلى آله وصحبه وسلم

قوله كذا قال الخ عبارة
 السنوسى وأما اعراب هذه
 الكلمة فقد علمت انها
 احتوت على صدر وعجز
 فجزها ظاهرا باعراب
 اذهو جملة من مبتدأ وخبر
 ومضاف اليه وأما صدرها
 فلا نافية الخ والتعقب
 الذى ذكره المحشى ظاهر
 على هذا الاعلى العبارة التى
 حكاه الله انبأى

عند الغمام والله أعلم اه والمرجوه من الشيخ أن يكون قاصدا بالاثبات بهما تحصيل
فضيلتهما (قوله كلما ذكره الذاكرون وغفل عن ذكره الغافلون) الاولى
أن الغفير الاول ما تدعى الله والثاني ما تدعى النبي صلى الله عليه وسلم لان ذلك أبلغ
في الكثرة فان الذاكرين لله أكثر من الغافلين عنه والغافلين عن ذكر النبي
أكثر من الذاكرين له * ثم اعلم انه لا بد بعد قول الذاكر لاله الا الله أن يقول الحمد
رسول الله لاجل أن يحفظ بذلك ما يحصل له من نور التوحيد وعبارة السنوحي في
شرح الصغرى مصرحة بذلك حيث قال ولما ابتسج قلبه بنور الحقيقة وكان الانتفاع
بها موقوفاً على القيام برسوم الشريعة وذلك لا يكون الا بالادمان على ذكر صاحبها
المبلغ لها عن الله تعالى سيدنا محمد صلى الله عليه وسلم احتياج الذاكر بعد كلمة التوحيد
الدالة على الحقيقة أن يشفعها بانبات رسالة سيدنا محمد صلى الله عليه وسلم ليحفظ نور
توحيد به وادخاله في منبج حرز الشريعة فلهذا يقول الذاكر لاله الا الله محمد رسول
الله وهكذا ينبغي في كل ذكر من أذكار الله تعالى أن لا يغفل المؤمن فيه عن ذكر
سيدنا محمد صلى الله عليه وسلم وأما أن يصلي عليه اثره أو يقر برسالته مع الصلاة عليه
صلى الله عليه وسلم وتعظيمه والتسليم بأذنيه صلى الله عليه وسلم اذ هو صلى الله عليه وسلم
باب الله الاعظم الذي لا ينال كل خير دنيا وآخرى الا بالتعلق به صلى الله عليه وسلم
فمن غفل عن ذكره صلى الله عليه وسلم والتسليم به صلى الله عليه وسلم لم ينل مصفوده
وكان مرميا به في بحين القطيعة محرروا من خير الدنيا والآخرة وسيدنا محمد هو دليل
الخلق الى الله تعالى فكيف يصل الى الله من غفل عن دليله وقد قال بعض من طبع
الله على قلبه عن يتعاطى التصوف وليس هو من أهله مقالة قريبة من الكفر أرى
الكفر بعينه ان الاكثار من ذكر النبي صلى الله عليه وسلم حجاب عن الله تعالى
وسلك بعض الضالين مثل هذه العبارة فقال اذا أفرد التهليل عن اثبات الرسالة
كن أبلغ وأمرع في تأثير معنى التوحيد واحتج اضلاله وتسويل شيطانه بأن قال
للهليل معنى ولا ثبات الرسالة معنى واذا اختلفت المعاني على الباطن ضعف التأثير
وبعدت الغرة قال وانما يحتاج الى وصل الذاكرين عند الدخول في الاسلام قال
بعض الأئمة اراهم خن في العلم رضى الله عنهم وهذه المقالة والعباد بالله من الفتن التي
لا مورد لها الا النار ولا عقي لها سوى دار البوار وما ذلك الا مكر واستدراج
الى رفض الشريعة والانحلال من ربقة او تعطيل رسومها ولو علم هذا الضال ماتحت
قول محمد رسول الله صلى الله عليه وسلم من الامرار التوحيدية والحكم الالهية
لا نقشع عن ذلك العمى فأصاب المرمى اه اللهم انقذنا من الفتن ما ظهر منها وما
بطن بجاه سيدنا محمد صلى الله عليه وسلم صلاة وسلاما دائمين نصل بهم مع الاحبة
بفضل الله تعالى الى الفردوس الاعلى والتمتع هناك في جواره تعالى بنفس تلك
المواهب والمن اه كلامه وأنا اطلب من الله مشله وقوله بنور الحقيقة هي الالغيات
لما في نفس الامر وقطع النظر عن كل شيء حتى عن جسده وروحه أى بالحقيقة

كلما ذكره الذاكرون وغفل
عن ذكره الغافلون

قوله اثره أى اثر الذاكر كان
يقول لاله الا الله اللهم
صل على سيدنا محمد اه
انبيائي

الشبهة بالنور فهو من اضافة المشبه الى المشبه وقوله برسوم الشريعة جمع رشم بمعنى
 العلامة أى بعلامات هى الشريعة فلاضافة بيانية وانما كان الانتفاع موقوفاً على
 القيام بالشريعة لان القيام بالشريعة علامة على رضا المولى وعلى دخول الجنة
 وقوله أن يشفعها أى يصيرها شفعا أى زوجا وقوله منيع حوز الشريعة أى يادخاله
 فى الشريعة الشبهة بالحزب الذى يسمى وادخاله الحزب الى الشريعة بيانية أى منيع حوز
 هو الشريعة وقوله انه باب الله الاعظم فيه اشارة الى أن الله أبوابا كالأبواب
 والاوليا والثنى صلى الله عليه وسلم أعظم الابواب صلى الله عليه وسلم وقوله وكان
 مر ميا به أى مطروحا وقوله فى سجن القطيعة أى القطيعة الشبهة بالشبهة بالسجن
 أو الاضافة بيانية وقوله أو هى الكفر بعينه أو لثلاثا وللأضراب وعليه فقوله
 من طبع الله على قلبه أى جعل على قلبه اسودادا وقوله وتسويل شيطانه أى
 وسوسسته وقوله لأمرود لها أى لصاحبها وقوله من ربقها الربقة فى الأصل
 العروة التى تستوثق بها صغار الضأن فادخالها الى الضمير العائد الى الشريعة من
 اضافة المجهول الى المشبه أو نقلت الربقة من معناها الأصلى وسميت بها الشريعة
 فتكون الاضافة للبيان والمراد بالاحلال الخلو من ~~فك~~ أنه قال والخلوص من
 الشريعة الشبهة بالربعة أو من ربقته هى الشريعة وقوله لا ينشع أى زال وقوله
 المرمى أى محل الرمي والشخص اذا أصاب محل الرمي فقد فاز بقصوده فكذلك هذا
 الضال لو علم ما تحت قوله لنا محمد رسول الله صلى الله عليه وسلم من الأسرار والحكم
 لنطق بالصواب اه ملخصا من حاشيتهم وانما ذكرته بتمامه ليكون متعلقا برسول
 الله صلى الله عليه وسلم اللهم امتنا على حبه وحب آلهم وأصحابه وأزواجه وذريته وآل
 بيتهم صلى الله عليه وسلم ~~فأما~~ فالتان شريعتان الأولى ~~ففى~~ فى كيفية ذكره للكلمة
 المشرفة فى حالته التى يكون عليها * اعلم انه ينبغي قبل على سبيل الوجوب
 وقبل على سبيل الندب كذا ببعض الحوامش وبعض المحققين اقتصر على الثانى
 لهذا كران لا يطيل ألف لاجدا قال بعض المحققين فى مذهبا ثلاثة أقوال طلب مذهبها
 طلب عدم مذهبها الثلاث لا يجوز قبل استكماله التمهيد فان كان كافرا
 دخل فى الاسلام قصر والاعتد والاطالة ثلاث حركات الى ست لانها غاية
 المدة المنفصل وعدم الطول ~~حركات~~ ككتان ولا ينقص عن الحركتين لانها
 لا تتأنى هيئة الكلمة بدونها اه وأن يقطع المهرز من اله وكذا ينصح بالمهرز من
 الاو يشدد الادم بعدها قال بعضهم وكذا ينبغي أن لا يسكن الهام من اله بل لا يجوز
 اسكانها انه ذكروا كافر وذلك لما يوردى اليه من نفي جميع الالهة حتى مولا تاجل وعزوهذا
 الذى ذكرنا اهوا اذا وقف عليها قصد أو اعتقد مدلولها موقوفاً عليه وأما اذا كان
 فى حالة الاستراحة فثارت وكذا فى الاختيار الا انما لا ينبغي * وسئل المشجور عن الجماعة
 الذين يقول بعضهم لا اله وبعضهم الا الله فقال لا ينبغي ولا يحرم لان ~~حركات~~ حذف
 اعتمادا على صاحبه ولم يقل العلماء بتحريم ذلك فى الاذان حيث يجتمع المؤمنون اه

بِقَالِ الْغَاظَةِ اه يس وينبغي له أيضا أن يعتني بشأنها في توضأها ولبس ثيابها
 طاهرة ويقصد موضع طاهر كما يقصد للصلاة وليتحرر الخلو والافتراء عن الخلق
 ما استطاع ويقصد الأزمئة المشرقة ثم يستقبل القبلة ويفتح ورده أو لا بالاستغفار
 ولو مائة مرة لأقل منها وهذا مع اتساع الوقت والأقنى بما يمكن ولو سبع مرات
 يغسل باطنه من ادران المعاصي أى من المعاصي الشبيهة بالادران أو من ادران
 هي المعاصي وادران جمع درن أى ومغزوفى المختار الدرر الوسخ وقد درن الثوب
 من باب طرب ثم يتبع أثر ذلك صلاة على النبي صلى الله عليه وسلم ولو خمسها
 مرة فهي أقل العدد من الصلاة على النبي صلى الله عليه وسلم وقيل أقله ثلثاها مرة
 ليستنبر بها باطنه ويتبأجل ما يرد عليه من سر التهليل بعده وليقصد بذلك كله امتثال
 أمر الله تعالى وطلب رضا ولا بد من فهم معناها قال بعضهم أى الإجمالى وهو اثبات
 التوحيد لله والرسالة للرسول صلى الله عليه وسلم اه قال بعض المحققين والحاصل
 ان من يذكر كلمة الشهادة فان كل مقلدا فى ذكرها ولا يعرف المعنى الذى دللت
 عليه ولا يعتقده أصلا بل اذا سئل عن معناها يقول سمعت الناس يقولون ذلك فقلت
 فهذا لا يسهم له من الايمان بنصيب بل هو من الجهلة الهالكين ولا انتفاع له بذكرها
 وان اعتقد ثبوت الوحدة لله والرسالة لسيدنا محمد صلى الله عليه وسلم وان لم يعرف
 انه مدلول لها فهذا مؤمن ولا كلام ويتنفع بذكرها اه مخلصا الثانية فى فضلها
 وفضل هذه الكلمة كثيرا لا يمكن استقصاؤه ولهذا اختار الأئمة ملازمة الذكر فى كل
 حال ولو لم يكن فى بيان فضلها الا كونها علامة على الايمان فى الشرع تصمم الدعاء
 والاموال الا بحقتها وكون ايمان الكافر موقفا على النطق بها لكان كافيا للعقلاء
 كيف وقد ورد فى فضلها أحاديث كثيرة ذكر السنوسى منها جملة فنها قوله صلى
 الله عليه وسلم أفضل ما قلته أنا والنبيون من قبلى لا اله الا الله وحده لا شريك له رواه
 مالك فى الموطأ قال السنوسى زاد الترمذى فى رواية الملك له الحمد وهو على كل
 شىء مقدير قال يس ظاهر قوله زاد الترمذى انه اختص بهذه الزيادة ونص ابن عازى
 على أن هذا الحديث بكامله خرجه الكتب الستة اه ومنها صلى الله عليه وسلم
 قال أفضل الذكر لا اله الا الله وأفضل الدعاء الحمد لله لا يقال الدعاء ذكر وقد قال
 النبى صلى الله عليه وسلم وأفضل الدعاء الحمد لله ف يكون أفضل الذكر وهذا يعارضه
 قوله صلى الله عليه وسلم أفضل الذكر لا اله الا الله لا نأقول لا يلزم من كون الحمد لله
 أفضل الدعاء الذى هو نوع من الذكر أن يكون أفضل جميع أنواع الذكر وهذا نظير
 قولنا أفضل الخلق سيدنا محمد صلى الله عليه وسلم وأفضل الملائكة جبريل اه
 ملو بالمعنى وقال صلى الله عليه وسلم لا ي طالب باعنى قل لا اله الا الله كلمة أحاج لك
 بها عند الله وقال صلى الله عليه وسلم أمرت أن أقاتل الناس حتى يقولوا لا اله الا الله
 فاذا قالوها عصموا منى دماءهم وأموالهم الا بحقتها وحسابهم على الله وقال صلى الله
 عليه وسلم أتانى آت من ربى فأخبرنى أن من مات يشهد أن لا اله الا الله وحده

قوله آت أى ملك وانظير
 هل هو جبريل أو غيره اه
 انباني

لا شريك له فله الجنة فقال له أبوذر وان زنى وان سرق فقال وان زنى وان سرق وقال
 صلى الله عليه وسلم من دخل القبر بلا اله الا الله خلصه الله من النار وقال صلى الله
 عليه وسلم أسعد الناس بشفا عتي يوم القيامة من قال لا اله الا الله خالصة من قلبه
 * وهذا آخر ما يسره الله على رسالة شيخنا في كلمة التوحيد غفر له الرب المجيد
 من كلمات عاقبتها عليها مع كوني مقصرا وأرجو من الله أن يكون للذنوب غافرا
 وأطلب منك يا أخي أن تدعولي بالمغفرة فإن عيوني كثيرة مشتهره ثم جمعها على يد
 أفقر العباد وما ذاك الا بواسطة سيدنا محمد الشفيع في الميعاد صلى الله عليه وعلى
 آله وأصحابه ذوى الهدى والرشاد وسلم تسليما كثيرا أبدأ الآباد وكان ذلك يوم
 السبت المبارك ليلة بقيت من شعبان سنة ألف ومائتين واثنين وعشرين من هجرة
 القوى الأمين

بحمد الله تم طبع هذه الحاشية البهية على رسالة لا اله الا الله ذات المزايا والأفضلية
 للعالم العلامة والخبر الجبر الفهامة من زنده في كل علم موري الأستاذ الشيخ
 ابراهيم البيجورى خدمة لرسالة شيخه العلامة الفضالى محمدا بالرحمة الكبير
 المتعالي والمتزم لطبعها التحلى بكل عمل أدبي الفاضل الشيخ احمد الحلبي
 أسعد الله أيامه ووالى عليه برة وانعامه وكان هذا الطبع
 الزاهى الائق بطبعة رفيع الجناح الشيخ عثمان عبد
 الازق حفه الله باللطاف ونجاء عما يخاف وفاح
 مسك الختام فى أوائل ذى الحجة الحرام
 سنة احدى وثلاثمائة بعد الالف من
 الاعوام من هجرة النبي عليه
 وعلى آله أفضل
 الصلاة والسلام
 تم تم

قوله من دخل القبر رأى
 مات وكان آخر كلامه من
 الدنيا قول لا اله الا الله
 خلصه الله من النار وظاهره
 انه لا يعذب اصلا وقيل من
 مات مصر عليها وان لم تكن
 آخر كلامه وقيل المراد
 بكونه دخل القبر بها انها
 تكتب وتجعل فى قبره اه
 انبأى

Library of



Princeton University.



32101 073506550

2269
.3153
.567
.2

RECAP